

أخبار عالمية

تخلّفة ناقلات النفط تقفز إلى نصف مليون دولار يوميا



قفزت تكلفة استئجار ناقلة نفط عملاقة على خط الشرق الأوسط-الصين إلى نحو 498 ألف دولار يوميا، مقابل 428 ألفاً قبل أسبوع، مع استمرار تردد مالكي السفن في دخول مضيق هرمز. وجاءت القفزة بعدما أجرت شركة «Sinokor» الكورية الجنوبية، إحدى أكبر مالكي الناقلات العملاقة عالمياً، سفينة بصورة مبدئية لنقل شحنة من الخليج العربي إلى آسيا بسعر مرتفع. وتكشف الأسعار حجم الضغوط التي تواجه سوق الشحن النفطي، إذ كانت تكلفة الرحلة من الشرق الأوسط إلى الصين تزيد قليلاً على 200 ألف دولار يومياً قبل اندلاع حرب إيران، ما يعني أن اضطرابات الملاحة دفعت الأسعار إلى أكثر من الضعف.

19 مليار دولار تعود للأسواق الناشئة



ضخ المستثمرون الأجانب نحو 19 مليار دولار في محافظ الأسواق الناشئة خلال يوليو، منهين موجة تخارج استمرت شهرين، مع تراجع الضغوط على الأسهم. ووفق معهد التمويل الدولي، سجلت الأسواق صافي تدفقات داخلية بقيمة 18.8 مليار دولار، مقابل خروج 18 ملياراً في يونيو و25.2 ملياراً في مايو. وقادت السندات التعافي باستقطاب 26.7 مليار دولار، بينما خسرت الأسهم 7.8 مليارات، بانخفاض حاد عن تراجعات يونيو البالغة 46.1 ملياراً. وأشار المعهد إلى انحسار الضغوط في الأسهم الآسيوية، رغم استمرار التراجع من شركات التكنولوجيا، خصوصاً في كوريا الجنوبية وتايوان.

الشركات الأميركية تستعيد الثقة بسوق الوظائف



ارتفعت ثقة الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى خلال 11 شهراً، في مؤشر على أن التراجع المفاجئ في الوظائف الأميركية خلال يوليو قد يكون مؤقتاً. وصعد مؤشر تفاؤل الشركات الصغيرة الصادر عن الاتحاد الوطني للأعمال المستقلة (NFIB)، بمقدار 2.4 نقطة إلى 99.8 نقطة، متجاوزاً متوسطه التاريخي البالغ 98 نقطة. وجاءت أقوى الإشارات من خطط التوظيف، إذ ارتفعت نسبة الشركات التي تعززم إضافة وظائف خلال الأشهر الثلاثة المقبلة بمقدار 9 نقاط إلى 20%، مسجلة أعلى مستوى منذ أكتوبر 2022، بما يعكس تحسناً ملحوظاً في توقعات أصحاب الأعمال تجاه سوق العمل.

مجلس الوزراء عقد اجتماعه الأسبوعي

استمرار الإصلاحات المالية لرفع تصنيف الكويت بالموثّشرات العالمية

1 استمع لشرح وزير المالية حول تقرير «فيتش» بشأن التصنيف الائتماني 2 الوكالة أكدت التصنيف السيادي طويل الأجل للكويت عند «AA-»



عقد مجلس الوزراء، اجتماعه أمس الثلاثاء، برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح.

واستمع مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي إلى شرح وزير المالية الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي حول التقرير الذي أصدرته وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية يوم الجمعة الماضي بشأن التصنيف الائتماني لدولة الكويت، والذي أكدت فيه أن التصنيف السيادي لدولة الكويت طويل الأجل عند المرتبة (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأوضح وزير المالية أبرز مضامين تقرير وكالة فيتش الذي أفاد بأن التصنيف الائتماني لدولة الكويت يعكس ما تتمتع به الكويت من قوة استثنائية في مراكزها المالية والخارجية، مشيراً إلى توقع وكالة فيتش بشأن النمو الاقتصادي ومعدل التضخم بأن تنعكس حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي الرامن على معدل النمو الاقتصادي المحلي في ظل المتغيرات على مستوى إنتاج النفط، كما توقعت وكالة فيتش أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً موجباً وإن كان بوتيرة متباطئة.

تتمتع بمركز مالي خارجي قوي بشكل استثنائي متوقعة ارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 والتي تزيد على عشرة أضعاف متوسط الدول ذات التصنيف الائتماني (AA). وأكد وزير المالية أن وكالة فيتش ترى أن

17 عقداً تعزز قاعدة الأعمال وتدعم التوسع التشغيلي

اتفاقية جديدة تدعم توسع شركات «وربة كابيتال» في المعدات النفطية

1 نشاط متخصص يدعم قاعدة الأعمال المستقبلية

2 أرباح قياسية تمنح المجموعة دفعة قوية

3 استثمارات متنوعة تفتح مجالات إضافية للنمو

كتب مساعد صالح



عززت شركة «وربة كابيتال» القابضة حضورها في الأنشطة المرتبطة بالقطاع النفطي، بعد توقيع إحدى شركاتها التابعة اتفاقية مع شركة «برقان لحفر الآبار» والتجارة والصيانة، تشمل توريد وتأجير وتشغيل ونقل أجهزة الحفر والمعدات الثقيلة، في خطوة تعكس اتساع نطاق الأعمال التي تنفذها المجموعة عبر شركاتها التابعة. وأوضحت «وربة كابيتال» في إفصاح لبورصة الكويت أن الاتفاقية أبرمت من خلال شركة «وربة كابيتال لتجارة الآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية النفطية»، التابعة لها، وتأتي ضمن 17 عقداً قائماً بين الطرفين، بما يعكس تعدد الأعمال المرتبطة بالاتفاقية واتساع نطاق الخدمات التي تقدمها الشركة التابعة.

17 عقداً في قطاع حيوي

وتشمل الاتفاقية العقود ذات الأرقام: 18052257، 24061169، 24061168، 18052311، 24061168، 22058797، 21056250، 22058796، 21056252، 24061382، 24061383، 21056249، 24061381، 24061380 و21056251.

وتأتي الاتفاقية في إطار نشاط «وربة كابيتال» في تجارة وتأجير المعدات والآليات الثقيلة، وتمنح الشركة التابعة مساحة أكبر للاستفادة من الطلب المرتبط بأعمال الحفر

توسع يدعم قاعدة أعمال المجموعة

قفزة كبيرة في الأرباح

ويتزامن الإعلان عن الاتفاقية مع تحقيق «وربة كابيتال» قفزة قوية في نتائجها المالية، إذ سجلت الشركة صافي ربح بلغ 931.8 ألف دينار خلال التسعة أشهر

المنتهية في 30 أبريل 2026، مقابل نحو 20.9 ألف دينار خلال الفترة المماثلة من العام السابق، بارتفاع بلغت نسبته 4337.8%.

ويعزز الأداء المالي اللافت من أهمية التحركات التشغيلية والاستثمارية للمجموعة، خصوصاً مع توسع إحدى شركاتها التابعة في نشاط يرتبط بالمعدات والخدمات النفطية، بما يدعم تنوع مصادر النشاط ويعزز قاعدة الأعمال التي تعتمد عليها المجموعة.

وفيما لم يتحدد الأثر المالي للاتفاقية على المركز المالي للشركة في الوقت الحالي، أوضحت «وربة كابيتال» أن قيمة العقود وأثرها المالي سيظهران وفق حجم الأعمال المنفذة ومراحل التنفيذ والتكاليف والإيرادات المرتبطة بها.

المنتهية في 30 أبريل 2026، مقابل نحو 20.9 ألف دينار خلال الفترة المماثلة من العام السابق، بارتفاع بلغت نسبته 4337.8%.

ويعزز الأداء المالي اللافت من أهمية التحركات التشغيلية والاستثمارية للمجموعة، خصوصاً مع توسع إحدى شركاتها التابعة في نشاط يرتبط بالمعدات والخدمات النفطية، بما يدعم تنوع مصادر النشاط ويعزز قاعدة الأعمال التي تعتمد عليها المجموعة.

وفيما لم يتحدد الأثر المالي للاتفاقية على المركز المالي للشركة في الوقت الحالي، أوضحت «وربة كابيتال» أن قيمة العقود وأثرها المالي سيظهران وفق حجم الأعمال المنفذة ومراحل التنفيذ والتكاليف والإيرادات المرتبطة بها.

استثمارات متنوعة ونشاط تشغيلي وتأسست شركة «وربة كابيتال» القابضة



أخبار الشركات

هبوط الأرباح الفصلية لـ«المدار» يضغط على نتائجها النصفية

العادلة، وإيرادات توزيعات الأرباح، إضافة إلى زيادة المصروفات العمومية والإدارية. وكانت أرباح الشركة قد انخفضت 2.17 % في الربع الأول من عام 2026 لتسجل 60.6 ألف دينار مقابل 61.95 ألف دينار للفترة ذاتها من العام السابق.

الشركة ربحاً نصف سنوي بقيمة 62.65 ألف دينار بتراجع 62.39 % مقارنة بـ 166.59 ألف دينار للفترة المماثلة من العام السابق. ويعود تراجع الأرباح إلى انخفاض صافي إيرادات الإيجارات، والأرباح المحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة

كشفت القوائم المالية لشركة المدار الكويتية القابضة عن هبوط صافي ربحها في الربع الثاني من عام 2026 بنحو 98.04 % سنوياً ليبلغ 2.05 ألف دينار، مقابل 104.65 ألف دينار في الربع الثاني من عام 2025. ووفق بيان لبورصة الكويت، سجلت

تراجع صافي أرباح «العقارات المتحدة» 52.2 %

أظهر بيان لبورصة الكويت تراجع صافي ربح شركة العقارات المتحدة في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 52.21 % سنوياً ليصل إلى 1.03 مليون دينار مقارنة بـ 2.15 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025. وحققت الشركة خلال النصف الأول من عام 2026 أرباحاً بقيمة 3.11 مليون دينار بتراجع سنوي 29.67 % عن أرباح الفترة المماثلة من العام الماضي البالغة 4.43 مليون دينار. وعزت الشركة التراجع إلى انخفاض نتائج شركات زميلة، في مقابل تحسن الربح التشغيلي وانخفاض صافي تكاليف التمويل. وكان صافي ربح الشركة قد انخفض بالربع الأول من عام 2026 بنسبة 8.45 % إلى 2.09 مليون دينار مقابل 2.28 مليون دينار بالفترة المماثلة من العام السابق.

نمو صافي أرباح «البحرينية الكويتية للتأمين» 7 %

وفق بيان لبورصة الكويت، نما صافي ربح شركة البحرينية الكويتية للتأمين في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 7 % سنوياً مسجلاً 948.05 ألف دينار كويتي (1.15 مليون دينار بحريني)، مقابل 884.16 ألف دينار كويتي (1.09 مليون دينار بحريني) في الربع الثاني من عام 2025. وبلغت أرباح النصف الأول من العام الحالي 2.36 مليون دينار كويتي (2.87 مليون دينار بحريني) في الفترة المماثلة من عام 2025.

وفق بيان لبورصة الكويت، نما صافي ربح شركة البحرينية الكويتية للتأمين في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 7 % سنوياً مسجلاً 948.05 ألف دينار كويتي (1.15 مليون دينار بحريني)، مقابل 884.16 ألف دينار كويتي (1.09 مليون دينار بحريني) في الربع الثاني من عام 2025. وبلغت أرباح النصف الأول من العام الحالي 2.36 مليون دينار كويتي (2.87 مليون دينار بحريني) في الفترة المماثلة من عام 2025.

قفزة بأرباح «عمار للتمويل» بنسبة 163.6 % في الربع الثاني

أعلن بيان لشركة عمار للتمويل والإجارة ببورصة الكويت ارتفاع أرباحها بالربع الثاني من عام 2026 بنسبة 163.63 % سنوياً لتحقيق 259.95 ألف دينار، مقابل 98.6 ألف دينار بالفترة المماثلة من عام 2025. وارتفعت أرباح النصف الأول بنسبة 12.13 % إلى 294.58 ألف دينار مقارنة بـ 262.72 ألف دينار للعام الماضي. وعزت الشركة ذلك إلى الزيادة في إيرادات التمويل الإسلامي وإيرادات التأجير. وكانت أرباح الشركة قد تراجعت بالربع الأول 79 % إلى 34.63 ألف دينار مقابل 164.12 ألف دينار بالربع المناظر من 2025.

«كابلات» تدخل صفقة استثمارية أمريكية بالشراكة مع «استثمارات» و«وفرة»

وافقت شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية على الدخول في صفقة استثمارية بقيمة 10.13 مليون دولار أمريكي (3.13 مليون دينار كويتي) بالمشاركة مع شركة الاستثمارات الوطنية وشركة وفرة بولاية نيويورك. وذكرت الشركة في بيان لبورصة الكويت أن المساهمة ستكون في رأس مال شركة ذات غرض خاص (SPV) لتملك حصة في شركة نافيتاس للائتمان المتخصصة في تمويل

وافقت شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية على الدخول في صفقة استثمارية بقيمة 10.13 مليون دولار أمريكي (3.13 مليون دينار كويتي) بالمشاركة مع شركة الاستثمارات الوطنية وشركة وفرة بولاية نيويورك. وذكرت الشركة في بيان لبورصة الكويت أن المساهمة ستكون في رأس مال شركة ذات غرض خاص (SPV) لتملك حصة في شركة نافيتاس للائتمان المتخصصة في تمويل

عضو مجلس إدارة ينقل ملكية 200 ألف سهم بـ«البترولية»

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة عن تنفيذ عضو مجلس الإدارة وليد حديد عملية نقل ملكية 200 ألف سهم من أسهم الشركة إلى ابنته يوم أمس. ووفق بيان لبورصة الكويت، أصبح رصيد الأوراق المالية المملوك له بعد التعامل 3.13 مليون سهم. ويبلغ رأس مال الشركة 18.84 مليون دينار موزعاً على 188.41 مليون سهم، وتستحوذ الشركة الأملية للتأمين ومجموعتها على 15.09 %، يليها علي محمد الرضوان ومجموعته بنسبة 6.23%. وتجدر الإشارة إلى تحقيق «بترولية» ربحاً نصف سنوي لعام 2026 بقيمة 5.51 مليون دينار بزيادة 12.30 % عن العام المنصرم.

«التمدين الاستثمارية» تحقق 8.17 مليون دينار أرباحاً

ارتفع صافي ربح شركة التمدين الاستثمارية بالربع الثاني من عام 2026 بنسبة 15 % سنوياً ليبلغ 8.17 مليون دينار مقابل 7.11 مليون دينار بالربع الثاني من عام 2025. وحققت الشركة بالنصف الأول من العام الحالي 10.43 مليون دينار بنمو 10 % عن الفترة المماثلة البالغة 9.47 مليون دينار. وأفاد بيان بورصة الكويت بأن الارتفاع يعود إلى زيادة حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة، وزيادة التوزيعات النقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة، ونمو الحصة من الإيرادات التشغيلية الأخرى. وكان صافي ربح الشركة قد انخفض بالنصف الأول بالربع الأول 4 % إلى 2.25 مليون دينار مقابل 2.36 مليون دينار بالفترة المماثلة من العام السابق.

«أصول للاستثمار» تتحول للخسارة في الربع الثاني

وصافي إيرادات الاستثمارات وزيادة المصاريف. وكانت الشركة قد تحولت للربحية بالربع الأول بـ 204.2 ألف دينار مقابل خسائر 299.63 ألف دينار للفترة ذاتها من 2025.

بيان بورصة الكويت تحقيق أرباح نصف سنوية بـ 199.16 ألف دينار بانخفاض 76.57 % عن الفترة المماثلة البالغة 850.07 ألف دينار، ويعود ذلك لانخفاض الحصة في أرباح شركة زميلة

تحولت شركة أصول للاستثمار إلى الخسارة في الربع الثاني من العام الحالي بتسجيلها 5.04 ألف دينار، مقابل أرباح بلغت 1.15 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2025. وأظهر

قفزة بأرباح «المركز المالي» 86.8 % خلال الربع الثاني

مقارنة بـ 6.41 مليون دينار للفترة ذاتها من العام السابق نتيجة انخفاض الحصة من نتائج شركات زميلة. وكانت الشركة قد سجلت خسارة بـ 6.76 مليون دينار بالربع الأول مقابل أرباح 2.78 مليون دينار بالربع الأول من 2025.

أعلنت شركة المركز المالي الكويتي ارتفاع أرباح الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 86.84 % سنوياً لتصل إلى 6.79 مليون دينار مقابل 3.63 مليون دينار للعام الماضي. وكشف البيان ببورصة الكويت عن تراجع أرباح النصف الأول بنسبة 99.50 % إلى 32.12 ألف دينار

«غيثهاوس» يبيع محفظة تمويل عقاري بـ 400 مليون إسترليني

300 ألف دينار كويتي. وتظهر البيانات تحول «البيت» للربحية بالربع الأول من عام 2026 بقيمة 878.05 ألف دينار مقابل خسائر 181.85 ألف دينار بالربع ذاته من العام السابق.

مليون جنيه إسترليني. وأوضحت «البيت» في بيان لبورصة الكويت أن الصفقة تأتي لإعادة توظيف رأس المال ودعم الخطط التوسعية، وأن أثرها المالي يكمن في تحقيق أرباح لحصتها بقيمة تقارب

أتم بنك غيثهاوس بي إل سي (المملوك بالكامل لمجموعة غيثهاوس المالية والشركة الزميلة لبيت الأوراق المالية) صفقة بيع جزء من محفظته للتمويل العقاري الإسلامي بقيمة تقارب 400

«الصناعات» تسدد 29.9 مليون دينار الدفعة الأخيرة من عقد تمويل

أعلنت مجموعة الصناعات الوطنية القابضة سداد 29.93 مليون دينار، والتي تمثل الدفعة الأخيرة من عقد تمويل (مرابحة) مع بنوك محلية، وذلك باستخدام التسهيلات الائتمانية المتاحة للمجموعة. وأوضحت الشركة في بيان لبورصة الكويت عدم وجود أثر مالي للمعلومة الجوهرية المعلنة. يُذكر أن أرباح «صناعات» بالنصف الأول من العام الحالي بلغت 12.50 مليون دينار، بانخفاض 68% مقارنة بالفترة الأولى من العام الماضي البالغة 39.12 مليون دينار.

تراجع أرباح «الكويتية للاستثمار» 5.8 % في الربع الثاني

تراجعت أرباح شركة الكويتية للاستثمار في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 5.8 % سنوياً لتسجل 6.02 مليون دينار مقابل 6.39 مليون دينار بالربع الثاني من 2025. وأوضح بيان بورصة الكويت انخفاض أرباح النصف الأول بنسبة 49.39% إلى 5.16 مليون دينار مقارنة بـ 10.19 مليون دينار للعام الماضي. وكانت الشركة قد تحولت للخسائر في الربع الأول من العام الحالي بقيمة 857.91 ألف دينار مقابل أرباح 3.80 مليون دينار بالفترة المماثلة من 2025.



جلسة تصحيحية أعادت الضغوط إلى مؤشرات السوق وسط تراجع 9 قطاعات

بورصة الكويت تحت ضغط البيع.. والارتداد يترقب السيولة

الأنظار تتجه إلى قدرة السيولة والأسهم القيادية على استعادة الزخم خلال الجلسات المقبلة

69.78 مليون دينار سيولة الجلسة 9 قطاعات تراجع والتأمين يتصدر الخاسرين بانخفاض 9.38 % و236.24 مليون سهم متداول

كتب مساعد صالح

دخلت بورصة الكويت جلسة الثلاثاء في مسار تصحيحي واضح، بعدما أنهت تعاملاتها على تراجع جماعي للمؤشرات الرئيسية، في انعكاس مباشر لاتساع نطاق الضغوط البيعية ووصولها إلى 9 قطاعات. ويأتي ذلك بعد جلسة الاثنين التي شهدت أداء أكثر تماسكاً؛ إذ كان المؤشر العام قد أنهى تعاملاته مرتفعاً بصورة هامشية عند 8877.25 نقطة، بينما صعد مؤشر السوق الأول 0.10 % إلى 9316.81 نقطة.

وتكشف أرقام جلسة الثلاثاء أن التراجع لم يكن محدوداً بمؤشر واحد، بل امتد إلى مختلف مكونات السوق. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.31 %، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0.46 %، بينما سجل مؤشر السوق الرئيسي خسارة أكبر بلغت 1.22 %، وانخفض مؤشر رئيسي 50 بنسبة 0.28 %.

وتشير هذه الحركة إلى أن الضغط البيعي كان أكثر وضوحاً في الأسهم ذات الوزن الأقل ضمن السوق الرئيسي، في الوقت الذي بقيت فيه الأسهم القيادية أكثر تماسكاً نسبياً، وإن لم تتمكن من منع المؤشر الأول من تسجيل خسارة.

الأهم أن جلسة الثلاثاء جاءت بسيلة بلغت 69.78 مليون دينار، توزعت على نحو 236.24 مليون سهم من خلال 19.74 ألف صفقة. ورغم أن السيولة لا تزال توفر للسوق قاعدة تداول نشطة، فإن انخفاض المؤشرات بالتزامن مع هذا الحجم من التداولات يعكس وجود عمليات بيع فعليه وليست مجرد حركة محدودة على أسهم قليلة.

9 قطاعات تحت الضغط

كان أبرز ما ميز الجلسة اتساع دائرة الخسائر قطاعياً، إذ تراجعت مؤشرات 9 قطاعات مقابل ارتفاع 3 قطاعات واستقرار قطاع واحد.

وتصدر قطاع التأمين قائمة الخاسرين بانخفاض حاد بلغ 9.38 %، وهي نسبة تعد كبيرة مقارنة بالتراجع المسجل على المؤشرات الرئيسية، وتعكس تعرض عدد من الأسهم داخل القطاع لضغوط بيعية قوية.

وفي المقابل، جاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات الراجحة بارتفاع بلغ 1.40 %، إلا أن هذا الصعود لم يكن كافياً لتعويض أثر الانخفاضات التي سجلتها القطاعات الأخرى، خصوصاً التأمين والقطاعات ذات التأثير الأكبر على المؤشرات.

ويعطي التوزيع القطاعي للجلسة إشارة مهمة بشأن طبيعة التداول في المرحلة الحالية: المستثمرون لا يتحركون وفق اتجاه واحد للسوق، وإنما يعيدون توزيع مراكزهم بين القطاعات والأسهم، مع استمرار البحث عن الأسهم التي تتمتع بمقومات تشغيلية ونتاج مالية أفضل. وهنا تظهر أهمية النتائج المالية

في المحصلة، قدمت جلسة الثلاثاء صورة سلبية على المدى القصير، لكنها لا تكفي وحدها للحكم على اتجاه بورصة الكويت خلال الفترة المقبلة.

فترجع 4 مؤشرات رئيسية، وانخفاض 9 قطاعات، وهبوط 59 سهماً، مقابل ارتفاع 49 سهماً، يؤكد سيطرة عمليات البيع، لكن وجود 69.78 مليون دينار من السيولة يشير في الوقت نفسه إلى استمرار النشاط وعدم خروج السوق من دائرة التداول النشط. وسيكون الاختبار الحقيقي في الجلسات

بورصة الكويت: قراءة في الجلسة التصحيحية ومسارات المستقبل

ملخص: دخلت البورصة مساراً تصحيحياً بتراجع جماعي للمؤشرات وضغوط بيعية، مع تركيز الخسائر في السوق الرئيسي وته وتربح لتدفق السيولة والنتائج المالية.

أداء المؤشرات وحركة التداول



مقارنة أداء المؤشرات الرئيسية



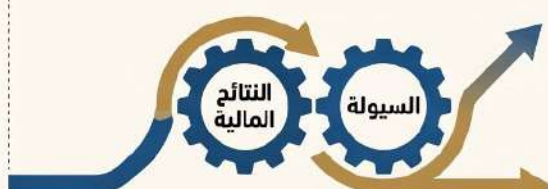
خريطة القطاعات والسيناريوهات المقبلة

تباين حاد بين القطاعات يتصدر السيولة، يعكس التبع، يبيكز جني أرباح فاقت يعكس التباين في الأداء بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.



التخصيص

يفقد الكميات



المحرك القادم: سيتحدد اتجاه السوق بناءً على قدرة المؤشرات على استعادة الزخم وامتصاص الخسائر.

بالتزامن مع ارتفاع الكميات البيعية، خصوصاً إذا انتقلت الضغوط من السوق الرئيسي إلى الأسهم القيادية. عندها يمكن أن يدخل السوق في موجة تصحيح أوسع.

السيولة تحدد اتجاه المؤشرات

من المنتظر أن تكون السيولة العامل الأكثر أهمية في قراءة الجلسات المقبلة. فجلسة الثلاثاء سجلت 69.78 مليون دينار، وهي أقل من قيمة التداول المسجلة في جلسة الاثنين، والتي بلغت نحو 75.3 مليون دينار. وفي جلسة الاثنين، بلغ حجم التداول 281.2 مليون سهم من خلال 20,369 صفقة. وبالتالي فإن انخفاض قيمة التداول بالتزامن مع تراجع المؤشرات لا يعني بالضرورة خروجاً واسعاً للأموال من السوق، لكنه يعكس تراجعاً في القوة الشرائية مقارنة بالجلسة السابقة. ومن هنا، فإن عودة السيولة فوق مستوى 70 مليون دينار بصورة مستقرة، مع تحسن أسعار الأسهم القيادية، ستكون إشارة إيجابية. أما هبوط السيولة بصورة حادة مع استمرار التراجع، فسيعزز المخاوف من استمرار التصحيح.

السوق الأول أمام اختبار مهم

يظل مؤشر السوق الأول محور المتابعة الرئيسية، خصوصاً أنه يمثل الجزء الأكبر من القيمة السوقية والسيولة المؤسسية. وقد أغلق المؤشر في جلسة الاثنين عند 9316.81 نقطة، قبل أن يتراجع في جلسة الثلاثاء بنسبة 0.31 %. وعليه، فإن قدرة المؤشر على استعادة مستوى جلسة الاثنين سريعاً ستكون إشارة إيجابية على أن تراجع الثلاثاء لم يكن سوى تصحيح مؤقت.

كما أن استمرار التماسك في الأسهم القيادية، وعلى رأسها الأسهم التي تستقطب الحصة الأكبر من السيولة، سيكون ضرورياً لإعادة الثقة إلى السوق. أما استمرار التراجع في المؤشر الأول بالتزامن مع ضعف التداول على الأسهم القيادية، فسيجعل التركيز ينتقل بصورة أكبر إلى مستويات الدعم الفنية ومناطق السيولة.

السيولة خلال الجلسات الثلاث إلى الخمس المقبلة، إضافة إلى قدرة المؤشرات على وقف التراجع واستعادة جزء من خسائر جلسة الثلاثاء.

النتائج المالية عامل حاسم

تكتسب النتائج المالية أهمية متزايدة في تحديد حركة الأسهم خلال الفترة الحالية، خصوصاً مع استمرار إعلان الشركات عن بياناتها الفصلية. واللافت أن الأسواق الخليجية سجلت مكاسب أسبوعية جماعية خلال الأسبوع الماضي بدعم من النتائج المالية الإيجابية للشركات، ما يعزز أهمية العامل الأساسي في تحديد اتجاه المستثمرين خلال المرحلة المقبلة.

وبالنسبة إلى بورصة الكويت، فإن استمرار تدفق النتائج الإيجابية قد يوفر للسوق أرضية تساعد على امتصاص عمليات جني الأرباح. وفي المقابل، قد تشهد الأسهم التي تأتي نتائجها دون توقعات المستثمرين ضغوطاً إضافية، وهو ما يجعل الحركة المقبلة أكثر انتقائية، بدلاً من صعود جماعي يشمل مختلف الأسهم والقطاعات.

توقعات الجلسات المقبلة

على المدى القصير، تبدو بورصة الكويت أمام 3 سيناريوهات رئيسية. السيناريو الأول، وهو الأكثر إيجابية، يتمثل في امتصاص السوق لخسائر الثلاثاء وعودة المؤشر الأول إلى الصعود تدريجياً، بالتزامن مع تحسن السيولة وعودة الطلب على الأسهم القيادية. وفي هذه الحالة يمكن أن تتحول جلسة الثلاثاء إلى مجرد حركة تصحيحية ضمن اتجاه أكثر تماسكاً.

السيناريو الثاني يتمثل في استمرار التذبذب، وهو السيناريو المرجح إذا بقيت السيولة في نطاق متوسط ولم تظهر محفزات جديدة. وستتحرك الأسهم في هذه الحالة وفق النتائج المالية والأخبار الخاصة بكل شركة، مع استمرار المضاربات على أسهم السوق الرئيسي. أما السيناريو الثالث، والأكثر سلبية، فيتمثل في استمرار انخفاض المؤشرات

السيولة عن مستوياتها الحالية. في المقابل، تصدر سهم التخصيص قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، بحجم بلغ 22.22 مليون سهم. وتكشف مقارنة الكميات بالسيولة أن جزءاً من نشاط السوق لا يزال يتركز في الأسهم ذات الأسعار المنخفضة نسبياً، وهو أمر معتاد في جلسات المضاربة وإعادة تدوير السيولة. لكن المؤشر الأهم سيكون قدرة هذه الأسهم على الاحتفاظ بمكاسبها أو استعادة مستوياتها بعد عمليات جني الأرباح. فإذا بدأت الكميات المرتفعة في الانحسار مع استقرار الأسعار، فقد تكون تلك إشارة إلى انتهاء موجة البيع. أما استمرار الكميات الكبيرة مع تراجع الأسعار، فسيعني أن الضغوط لا تزال قائمة.

القراءة الأقرب لأداء الثلاثاء هي أن السوق دخل مرحلة جني أرباح وتصحيح قصير الأجل، لكن من المبكر اعتبارها تحولاً في الاتجاه العام. فالجلسة السابقة مباشرة كانت أكثر تماسكاً، إذ ارتفع المؤشر العام 0.04 % والسوق الأول 0.10 %. بينما تراجع الرئيسي ورئيسي 50 بصورة محدودة. كما أن بداية أغسطس كانت قد شهدت أداءً إيجابياً للسوق مع تحسن شهية المستثمرين وتراجع بعض المخاوف الجيوسياسية. وعليه، فإن انتقال السوق من ارتفاع محدود إلى انخفاض جماعي في جلسة واحدة لا يكفي بمفرده لتأكيد تغير الاتجاه. المؤشر الأكثر أهمية سيكون سلوك

وتظهر هذه الأرقام أن كفة البيع كانت أرجح بوضوح، لكنها في الوقت ذاته لا تعكس حالة هلع جماعي؛ فعدد الأسهم المرتفعة بقي قريباً نسبياً من عدد الأسهم المتراجعة.

ويعد هذا التفصيل مهماً في قراءة اتجاه السوق، لأن اتساع الفارق بين الأسهم الخاسرة والراجحة بصورة أكبر كان سيطيء إشارة أكثر سلبية. وتصدر سهم الخليج للتأمين قائمة الخاسرين بتراجع بلغ 20.53 %، وهو انخفاض حاد كان له أثر واضح على أداء قطاع التأمين. وفي الجانب الآخر، تصدر سهم العربية العقارية قائمة الأسهم المرتفعة بمكاسب بلغت 6.10 %، ما يؤكد استمرار وجود فرص مضاربة وانتقائية داخل السوق رغم حالة التراجع العامة.

صدارة السيولة

استحوذ سهم بيتك على النصيب الأكبر من السيولة خلال الجلسة، بقيمة بلغت 9.44 مليون دينار. وتصدر سهم «بيتك» للسيولة يحمل دلالة مهمة، إذ يعكس استمرار تركيز جزء معتبر من النشاط على الأسهم القيادية ذات الوزن الكبير، حتى في الجلسات التي تتراجع فيها المؤشرات. وإذا نجحت الأسهم القيادية في استعادة الزخم خلال الجلسات المقبلة، فإن ذلك قد يمثل أحد المفاتيح الرئيسية لعودة المؤشرات إلى المنطقة الخضراء. أما في حال استمرار تراجع الأسهم القيادية بالتزامن مع ارتفاع عمليات البيع في السوق الرئيسي، فقد يواجه السوق ضغوطاً إضافية، خصوصاً إذا تراجعت

تصحيح لا يغير الصورة بعد

المقبلة هو قدرة المؤشرات على استعادة التوازن، خصوصاً السوق الأول، مع تحسن أداء الأسهم القيادية وعودة السيولة إلى مستويات أعلى.

أما السوق الرئيسي، فمن المرجح أن يظل الأكثر تذبذباً وحساسية للمضاربات وجني الأرباح. وبالتالي، فإن القراءة الأقرب حالياً هي أن السوق يمر بمرحلة إعادة تمركز وتصحيح أكثر من كونها تحولاً كاملاً في الاتجاه. وإذا نجحت السيولة والنتائج المالية في دعم الأسعار، فقد

تشكل جلسة الثلاثاء نقطة استراحة قبل عودة تدريجية للشراء. وفي المقابل، فإن استمرار انخفاض المؤشرات لعدة جلسات متتالية، مصحوباً بارتفاع الكميات البيعية وتراجع الأسهم القيادية، سيكون الإشارة الأكثر وضوحاً إلى اتساع نطاق التصحيح.

التوقع الأساسي للجلسات المقبلة: تذبذب وانتقائية مع محاولة استعادة التوازن، على أن تبقى السيولة والنتائج المالية العاملين الحاسمين في تحديد الاتجاه.

49 سهماً ترتفع مقابل 59 سهماً خاسراً بنهاية التعاملات

3

11 فائزاً جديداً ضمن أكبر برنامج سحب على مستوى الكويت جمال غادر يفوز بـ 125 ألف دينار كويتي في سحب «الجوهرة» من «الوطني»

1 النصف: برنامج «الجوهرة» يجمع بين مفهوم الادخار الذكي وفرص الفوز الاستثنائية

2 البرنامج يقدم تجربة مصرفية تتجاوز المفهوم التقليدي للحسابات الادخارية



المرتبطة ببرنامج «الجوهرة»، ليس فقط من خلال الجوائز الكبيرة والمتنوعة، وإنما عبر تقديم منتج ادخاري يمنح قيمة حقيقية للعملاء ويساعدهم على تحقيق أهدافهم المالية، مع المحافظة على أعلى مستويات الشفافية والمصادقية في جميع مراحل السحب. وأكد أن الإقبال المتواصل على البرنامج يعكس ثقة العملاء بالخدمات والحلول التي يقدمها بنك الكويت الوطني، مشيراً إلى أن «الجوهرة» يواصل دوره في تشجيع الادخار وتقديم تجربة مصرفية متكاملة تتجاوز المفهوم التقليدي للحسابات الادخارية. ويمنح حساب «الجوهرة» العملاء فرصاً للفوز بجوائز نقدية على مدار العام تشمل السحوبات الأسبوعية والشهرية والجائزة الكبرى البالغة مليون دينار كويتي والتي يتم السحب عليها ثلاث مرات سنوياً بالإضافة الى جوائز سحب «الجوهرة جونيور»، فيما تبلغ القيمة الإجمالية لجوائز البرنامج 5 ملايين دينار كويتي سنوياً، ما يجعله أكبر برنامج سحب من نوعه في الكويت.

والشفافية وتكافؤ الفرص في جميع السحوبات التي ينظمها. وبهذه المناسبة، قال رئيس الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني، هشام النصف: «نجح برنامج «الجوهرة» على مدى سنوات في بناء علاقة مميزة مع العملاء، بفضل قدرته على الجمع بين مفهوم الادخار الذكي وفرص الفوز الاستثنائية، وهو ما جعله أحد أكثر برامج السحوبات المصرفية تميزاً وإقبالاً في السوق الكويتي». وأضاف النصف: «نحرص باستمرار على تطوير تجربة العملاء

نوعه في الكويت، من خلال تقديمه جوائز نقدية استثنائية وفرص فوز مستمرة على مدار العام. وأسفرت نتائج السحب عن فوز عميل بنك الكويت الوطني جمال قاسم غادر بالجائزة الشهرية لحساب «الجوهرة» والبالغة قيمتها 125 ألف دينار كويتي، كما فاز ثلاثة عملاء ضمن السحب الأسبوعي بجائزة قدرها 20 ألف دينار كويتي لكل منهم. إضافة إلى ذلك، تم إجراء سحب «الجوهرة جونيور» الشهري، والذي أسفر عن فوز سبعة عملاء، بواقع

أقام بنك الكويت الوطني فعالية خاصة في ميناه الرئيسي للإعلان عن أسماء الفائزين في سحب «الجوهرة» و«الجوهرة جونيور» الشهري وذلك بحضور عدد من قياديي البنك، فيما جرى نقل وقائع السحب مباشرة عبر حسابات البنك على منصات التواصل الاجتماعي، تأكيداً لالتزامه بأعلى مستويات الشفافية وتعزيزاً لتواصله المستمر مع عملائه. وشهدت الفعالية الإعلان عن 11 فائزاً جديداً في إطار برنامج «الجوهرة» الذي يواصل ترسيخ مكانته كأكبر برنامج سحب من

الفائزون في السحوبات:

اسم الفائز	نوع السحب	الجائزة
جايلي رينيه كوشاكجي	سحب الجوهرة الأسبوعي	20 ألف دينار كويتي
فجحان هلال مشارى المطيري	سحب الجوهرة الأسبوعي	20 ألف دينار كويتي
هيثم مجدي حلمي العوضي	سحب الجوهرة الأسبوعي	20 ألف دينار كويتي
جمال قاسم غادر	سحب الجوهرة الشهري	125 ألف دينار كويتي
كوثر عمار عارف تقي	سحب الجوهرة جونيور الشهري	1000 دينار كويتي
حسن محمود محمد الخاجة	سحب الجوهرة جونيور الشهري	1000 دينار كويتي
فاطمه علي حسين محمد	سحب الجوهرة جونيور الشهري	1000 دينار كويتي
محمد جاسم محمد عباس	سحب الجوهرة جونيور الشهري	500 دينار كويتي
عائشة فهد صلاح المرجان	سحب الجوهرة جونيور الشهري	500 دينار كويتي
سعاد جمال احمد الكندري	سحب الجوهرة جونيور الشهري	500 دينار كويتي
حمزه حامد حسين الحامد	سحب الجوهرة جونيور الشهري	500 دينار كويتي



العثمان : شراكة استراتيجية لتعزيز جودة الحياة والصحة للعملاء بنك «تم» الرقمي شريك استراتيجي حصري لـ Circuit +



إطلاق المبادرات التي تقدم قيمة مضافة للعملاء، وتعزيز حضوره في مختلف جوانب حياة عملائه، من خلال شراكات استراتيجية تسهم في دعم الصحة وجودة الحياة وتعزيز المشاركة المجتمعية في الكويت. من جانبه، قال الشريك المؤسس لـ Circuit + بدر البنا: «تأتي شراكتنا مع بنك «تم» لتجسد رؤيتنا في جعل نمط الحياة الصحي والنشاط جزءاً أساسياً من يوميات المجتمع. نفخر بالتعاون مع بنك رقمي رائد يشاركنا الإيمان بأن الصحة استثمار حقيقي، وننتطلع من خلال هذه الشراكة إلى تقديم تجارب رياضية استثنائية لعملاء بنك «تم»، تعكس معايير Circuit + في الجودة والاحترافية.

جانب تجارب ومزايا حصرية لعملاء بنك «تم» ، بما يعزز مفهوم الصحة ويقدم لعملائه تجربة متكاملة. وبهذه المناسبة ، قال المدير التنفيذي لبنك «تم» ، أحمد العثمان: «في بنك «تم»، نؤمن بأن دورنا يتجاوز تقديم الحلول المصرفية الرقمية، ليشمل المساهمة في تحسين جودة حياة عملائنا من خلال شراكات استراتيجية تقدم لهم قيمة حقيقية. واضاف:» تمثل شراكتنا مع Circuit + خطوة جديدة نحو توفير تجارب حصرية ومبادرات تعزز الصحة ، بما يتماشى مع أسلوب حياة عملائنا وتطلعاتهم. وتؤكد هذه الشراكة التزام بنك «تم» بمواصلة

أعلن بنك «تم» الرقمي توقيع شراكة استراتيجية مع نادي «سيركت بلس» Circuit +، في خطوة ضمن استراتيجية البنك لبناء شراكات نوعية توفر مزايا حصرية لعملائه ، وتساهم في تعزيز الثقافة الصحية والرياضة في الكويت . وبموجب الاتفاقية ، سيحظى عملاء بنك «تم» ، وهو أول بنك رقمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت ، وعملاء الباج الذهبي في البنك ، بخصومات حصرية على عضويات Circuit +، بما يمكن من إتاحة تجارب رياضية وصحية متميزة بأسعار مميزة ، وتشجيعهم على تبني نمط حياة أكثر نشاطاً. وتتضمن الشراكة أيضاً مجموعة متنوعة من الأنشطة والفعاليات الرياضية والمجتمعية، إلى

معسكر «وطن الابتكار» يُمكن 2,560 طفلاً من تحويل عطلتهم الصيفية إلى تجربة للتعلّم والاكتشاف

«زين» ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع اختتما بنجاح الموسم الرابع

ورش تفاعلية في مول العاصمة والأقنيوز قرّبت الأطفال من الروبوتات والذكاء الاصطناعي والبرمجة والتقنيات الحديثة



حمد المصبيح وندا الديحاني مع فرق العمل من زين ومركز صباح الأحمد في الأقنيوز



ورش العمل عززت قدرات الأطفال في العلوم والتكنولوجيا والهندسة



الأطفال اكتشفوا التكنولوجيا والعلوم بأساليب عملية ومبتكرة



الإقبال المتزايد يعكس اهتمام العائلات والأطفال بالتجارب التعليمية المبتكرة

والابتكار، وتُسهم في إعداد جيل وطني قادر على المشاركة بفاعلية في بناء مستقبل الكويت الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة. ويأتي النجاح المتواصل لمعسكر «وطن الابتكار» للعام الرابع ليؤكد التزام زين ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع بمواصلة تطوير المبادرات التعليمية والاجتماعية المستدامة، وتوفير مساحات مُلهمة تفتح أمام الأطفال أبواباً جديدة للمعرفة، وتُحفّز فضولهم، وتُشجّعهم على أن يكونوا جزءاً فاعلاً من مستقبل التكنولوجيا والابتكار في الكويت.

تجعل التعلّم تجربة مشوّقة وقريبة من اهتمامات الأجيال الناشئة، عبر الشراكة مع الجهات الأكاديمية والإبداعية الرائدة مثل مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع. كما تؤمن زين بأن الاستثمار الحقيقي في المستقبل يبدأ من الأجيال القادمة، ومنحها فرصاً مُبكّرة للتفاعل مع العلوم والتكنولوجيا واكتساب المهارات التي ستحتاجها في عالم سريع التغيّر، ومن هذا المنطلق، يمتد دور الشركة إلى ما هو أبعد من توفير أحدث الحلول التكنولوجية، ليشمل دعم المبادرات التي تُعزّز المعرفة

الابتكار» الأثر المُستمر للشراكة الاستراتيجية بين زين ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، والتي تجمع بين خبرات الجهتين لتقديم مبادرات تعليمية نوعية تُسهم في تنمية شغف الأطفال بالتكنولوجيا والابتكار، وتُساعدهم على اكتشاف اهتماماتهم وقدراتهم في مرحلة مُبكّرة. وترى زين أن العطلة الصيفية تُمثّل فرصة مُهمّة لتقديم تجارب تعليمية مُختلفة خارج الإطار التقليدي، تمنح الأطفال مساحة للاستكشاف والإبداع وتطوير مهارات جديدة، ولهذا تحرص الشركة على دعم البرامج التي

والتكنولوجية إلى أنشطة ممتعة وقريبة من اهتماماتهم اليومية. وتنوّعت التجارب بين الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والواقع المُعزّز، والبرمجة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والإلكترونيات، وحلول تخزين الطاقة، وسباقات الفورمولا 1 المُصغّرة، وغيرها من الأنشطة التي ساعدت المشاركين على تنمية التفكير الإبداعي، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، وفتحت أمامهم آفاقاً جديدة للتعرف على التقنيات التي ستُشكّل جانباً مُهمّاً من مُستقبلهم. وجسّد الموسم الرابع من «وطن

زخمها في الأقنيوز بمشاركة أكثر من 1,390 طفلاً على مدار 10 أيام، في انعكاس واضح لاهتمام العائلات المتزايدة بالتجارب التعليمية التي تمنح الأطفال مساحة لاكتشاف التكنولوجيا والعلوم بأساليب عملية ومبتكرة. وعلى امتداد المعسكر الصيفي، خاض الأطفال مجموعة واسعة من التجارب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، من خلال ورش عملية صُمّمت لتشجيعهم على التعلّم بالممارسة، وطرح الأسئلة، والتجربة بأنفسهم، وتحويل المفاهيم العلمية

اختتمت زين الكويت ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، أحد مراكز مؤسسة الكويت للتقدّم العلمي، بنجاح فعاليات الموسم الرابع من معسكر «وطن الابتكار» الصيفي، بعد أن أتاح لـ 2,560 طفلاً وطفلة فرصة استثمار عطلتهم الصيفية في التعلّم والتجربة والإبداع والاستكشاف ضمن بيئة تفاعلية جمعت بين المعرفة والمتعة. وشهد الموسم هذا العام إقبالاً لافتاً عبر محطّتين، حيث استقطبت الفعاليات في مول العاصمة أكثر من 1,175 طفلاً على مدار 9 أيام متواصلة، قبل أن تواصل المبادرة

توسعة الخدمات المساندة بما في ذلك السوق المركزي

الأولى للوقود تعيد بناء محطة كيفان



الشركة منذ بداية عملها نحو إعادة بناء وتطوير شبكة محطاتها، وتسهيل وصول العملاء إلى خدماتها، حيث بلغ عدد المحطات التي أعادت الشركة بنائها وتطويرها 36 محطة في مختلف محافظات الكويت. وأكد العوضي: «أن «الأولى للوقود» ماضية في تنفيذ خطتها الإستراتيجية لتطوير وتحديث جميع محطاتها، بما يعزز كفاءة عملياتها بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء، ويواكب تطلعاتهم وفق أعلى معايير الجودة والأمن والسلامة والإستدامة. كما أعرب عن تقديره للجهود المبذولة من قبل مختلف الجهات الحكومية ذات الصلة، وما قدمته من تعاون ودعم أسهم في إنجاز هذه المشاريع التطويرية.

إلى الإستفادة من خدمات المحطات القريبة خلال فترة التطوير، منها محطات الخالدية وقرطبة ومحطة حولي، مؤكدة حرصها على استمرار تقديم خدماتها المميزة للعملاء. والجدير بالذكر أن «الأولى» قامت بإعادة تشغيل محطة الوفرة رقم (89) الكائنة في منطقة الوفرة رقم 89، قطعة 2، مقابل جمعية الوفرة الزراعية، وذلك بعد الإنتهاء من أعمال إعادة البناء والتطوير وفق المواصفات الجديدة المعتمدة. وقد صرح «المهندس عادل العوضي»، الرئيس التنفيذي للشركة قائلاً: «إن افتتاح محطة الوفرة والبدء في تطوير محطة كيفان، يترجمان توجه

أعلنت الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود عن قرب إعادة بناء محطة كيفان وتطويرها وإعادة تأهيلها وفق أحدث المواصفات والمعايير، بما يعزز مستوى الخدمات المقدمة للعملاء ويرتقي بتجربتهم. ومن المقرر أن تشمل أعمال التطوير توسعة الخدمات المساندة في المحطة، بما في ذلك السوق المركزي وخدمات غسيل السيارات وصيانة السيارات، إلى جانب الإرتقاء بمعايير الأمن والسلامة والمحافظة على البيئة، بما يتماشى مع استراتيجية الشركة في تطوير شبكة محطاتها وتقديم خدمات متكاملة تلبي احتياجات العملاء. ودعت «الأولى»، عملاء محطة كيفان

مع اختتام «Product Innovation Challenge»

بوبيان يُمكن المشاركين من تحويل أفكارهم إلى حلول مصرفية قابلة للتطبيق

1 عبدالعزيز الرومي: البرنامج جسّد قدرة الشباب على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ومنتجات مصرفية متكاملة

2 عبدالوهاب الخبيزي: PRIME Academy تواصل منح طلاب المدارس والجامعات فرصاً عملية لاكتساب مهارات المستقبل



عبدالعزیز الرومي مكرماً عدد من خريجي البرنامج

اختتم بنك بوبيان برنامجه الصيفي «Product Innovation Challenge»، الذي أُقيم تحت مظلة PRIME Academy. واستهدف البرنامج طلاب وطالبات المرحلة الثانوية، حيث خاض المشاركون وعددهم 117 طالباً وطالبة، على مدار شهر كامل مثل مدة البرنامج، تجربة عملية جمعت بين التدريب والتحديات بصورة تحاكي تطوير المنتجات والخدمات المصرفية داخل البنك بصورة فعلية.

وشهد حفل اختتام البرنامج، والذي تم تنظيمه في مقر بوبيان الرئيسي الجديد، عرض المشاريع التي ناقشها المشاركون أمام عدد من قيادات البنك ولجنة التقييم، حيث استعرضت الفرق منتجاتها وحلولها المصرفية التي عملت على تطويرها على مدار البرنامج بعد رحلة بدأت بدراسة احتياجات العملاء وتحليل التحديات والفرص مروراً بابتكار الحلول وبناء نماذج الأعمال وصياغة القيمة المضافة ووضع خطة التسويق وميزانية التنفيذ وصولاً إلى مشاريع مصرفية متكاملة عكست ما اكتسبه المشاركون من معارف ومهارات، مع تكريم خاص لأفضل المشاريع التي تميزت بجودة الفكرة وقابليتها للتطوير والتطبيق الفعلي وذلك في حضور أولياء أمور الطلاب.

كما أتاحت التجربة للمشاركين فرصة التعرف بصورة عملية على دورة تطوير وابتكار المنتجات داخل المؤسسات المصرفية، بما يشمل متطلبات التوافق مع أحكام

لاكتساب مهارات المستقبل من خلال تجارب تجمع بين المعرفة والتطبيق والابتكار وبما يُسهم في إعداد جيل أكثر جاهزية لمواصلة مسيرته الأكاديمية والمهنية، ويجسد التزام بنك بوبيان بالاستثمار في الطاقات الوطنية الشابة لإعداد مصرفيي المستقبل.

والعمل الجماعي واتخاذ القرارات، وكلها مهارات ستبقى معهم طوال مسيرتهم الأكاديمية والمهنية. وأكد أن PRIME Academy تواصل تقديم برامج متنوعة لطلاب المدارس والجامعات تمنح الشباب فرصاً عملية

والتطوير في البنك عبدالوهاب الخبيزي، أن القيمة الحقيقية للبرنامج تتمثل في منح الشباب المشاركين تجربة عملية عززت ثقتهم بقدراتهم وسعت مداركهم لفهم طبيعة العمل المؤسسي بصورة واقعية ورسخت لديهم أهمية التفكير الإبداعي

الحديثة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، وقدرتهم على توظيفها بصورة عملية، وهو ما يعكس امتلاك الطاقات الشابة الواعدة لمقومات معرفية ومهارات جديدة بالاستثمار فيها وتنميتها. من جانبه، قال المدير بإدارة التدريب

وأوضح الرومي أن أكثر ما لفت الانتباه خلال البرنامج لم يكن جودة الفكرة وحدها، بل مستوى الوعي الذي أظهره المشاركون تجاه المجالات والتقنيات



عبدالوهاب الخبيزي في لقطة جماعية مع الخريجين من حفل التخرج

خلال الربع الثاني من عام 2026

السالمية جروب لتنمية المشاريع تحقق صافي أرباح بلغت 1.4 مليون دينار



عدوان العدواني

بالولايات المتحدة الأمريكية. كما أشار إلى أن شركة السالمية جروب تواصل تبني المبادرات المجتمعية والبيئية، انطلاقاً من التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، ودورها في دعم المبادرات التي تسهم في خدمة المجتمع وتعزيز الاستدامة. وأضاف العدواني أن منتزه بوليفارد وأصل خلال الربع الثاني من عام 2026 دوره بصفته راعياً للموقع، من خلال استضافة حملة للتبرع بالدم التي نظمتها الشركة التجارية العقارية بالتعاون مع بنك الدم المركزي الكويتي، بهدف دعم احتياجات بنك الدم المركزي، وترسيخ قيم العمل الإنساني والتكافل المجتمعي، وتشجيع أفراد المجتمع على المساهمة في المبادرات الوطنية ذات الأثر الإيجابي. كما نظمت الشركة مبادرة أسبوعية لتوزيع الشتلات على زوار منتزه بوليفارد تحت شعار «أزرع اليوم... لمستقبل أجمل»، بهدف نشر الوعي بأهمية التشجير والمحافظة على المساحات الخضراء، وتعزيز ثقافة الاهتمام بالبيئة وتشجيع أفراد المجتمع على المشاركة في الجهود البيئية.

كوجه حيوية للعائلات والمجتمع، من خلال دعم الأنشطة الترفيهية والمجتمعية والحرص على الارتقاء بتجربة الزوار وتطوير الخدمات والمرافق بما يواكب احتياجات مختلف الفئات. كما أشار العدواني إلى أن الشركة تستعد للبدء في تطوير مشروعها التجاري المتكامل في منطقة الفيروان، بالتعاون مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وذلك ضمن خططها التوسعية الهادفة إلى تطوير مشاريع نوعية تخدم مختلف شرائح المجتمع. ويضم المشروع مجمعا تجاريا وناديا صحيا ومواقف عامة للسيارات. وقد تسلمت الشركة موقع المشروع من المؤسسة، وتعمل حالياً على استكمال الإجراءات التمهيديّة اللازمة لبدء أعمال التنفيذ وفق الجدول الزمني المعتمد. وأضاف العدواني أن الشركة تواصل أعمالها وفق استراتيجية متوازنة تقوم على تنويع استثماراتها العقارية من حيث الحجم والطبيعة والتوزيع الجغرافي، بما يسهم في تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد وتعزيز الاستدامة المالية للشركة. وفي إطار هذه الاستراتيجية، استثمرت شركة السالمية جروب في مركز الخدمات اللوجستية والنقل في ولاية تكساس

صرّح رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عدوان العدواني بأن نتائج أعمال شركة السالمية جروب لتنمية المشاريع، شركة تابعة - مملوكة بنسبة 81.9% من قبل الشركة التجارية العقارية، عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2026، قد أسفرت عن تحقيق صافي أرباح بلغت 1.4 مليون دينار. وتعقباً على النتائج المالية للربع الثاني لعام 2026، صرّح العدواني أن النتائج المحققة تعكس استقراراً في الأداء التشغيلي وتحسناً في الإيرادات، مدعوماً باستمرار تطوير المشاريع والمرافق التشغيلية التابعة للشركة. كما بلغ العائد على حقوق المساهمين 4.1% والعائد على الأصول 2.8% والعائد على رأس المال 4.9%. وبناء عليه فقد قرر مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية نصف سنوية عن العام 2026 بنسبة 4% وبواقع 4 فلس/سهم. وأكد السيد/ العدواني أن «السالمية جروب لتنمية المشاريع» تواصل تعزيز دور مشاريعها، وفي مقدمتها منتزه بوليفارد،

ربحية السهم 9.77 فلس

9.4 مليون دينار أرباح مجموعة أرزان المالية في النصف الأول

البحر: نتائج النصف الاول تعكس فاعلية استراتيجيات المجموعة وكفاءة نهجها

زينل : المجموعة حققت نتائج جيدة في النصف الأول من 2026 و نتطلع للمزيد في الفترة المقبلة



جاسم زينل

طلال البحر

واختتم زينل التصريح بالتأكيد على مواصلة الشركة العمل على تعزيز أدائها وترسيخ مسار النمو المستدام، والبناء على النتائج المحققة، بما يدعم قدرتها على مواجهة التحديات واغتنام الفرص المستقبلية، معرباً عن تطلعه إلى تحقيق المزيد من النجاحات، ومقدماً شكره للمعلاء والمساهمين والمستثمرين على ثقتهم المستمرة بالمجموعة وخدماتها وحلولها المالية والاستثمارية.

هذه التعديلات إعادة احتساب صافي الربح المعدل لنفس الفترة ليبلغ 16,949,871 دينار كويتي بدلا من صافي الربح المثبت سابقاً والبالغ 9,386,687 دينار. كما تمت إعادة احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، من 10.355 فلس و10.343 فلس، على التوالي إلى 17.638 فلس و17.619 فلس، على التوالي، لنفس الفترة.»

المقارنة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، بتعديل الحصة من نتائج الشركات الزميلة من مبلغ 7,263,410 دينار كويتي، كما تم الإعلان عنه سابقاً، إلى مبلغ 15,021,306 دينار ، وذلك نتيجة لتعديلات فترة القياس الناشئة عن الانتهاء من عملية تخصيص سعر الشراء المتعلقة بإحدى الشركات الزميلة، بالإضافة إلى تعديلات أخرى ذات صلة، و قد ترتب على

ذاتها من العام الماضي، المعدلة، وقد ساهمت استثماراتنا المتنوعة في الكويت و المنطقة في تعزيز نتائج النصف الأول للمجموعة.» وأشار إلى الإنخفاض في الحصة من نتائج الشركات الزميلة قائلاً: « السبب الرئيسي ليس تراجعاً تشغيلياً جديداً، وإنما هو بسبب أرقام المقارنة الخاصة بالنصف الأول 2025 التي تم تعديلها وإعادة احتسابها. حيث تم تعديل المعلومات المالية المرحلية

السيولة والمخاطر. كما دفعت حالة عدم اليقين المستثمرين إلى تبني نهج أكثر تحفظاً في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مع زيادة التركيز على تنويع المحافظ والأصول والأسواق والقطاعات، وتعزيز أدوات التحوط وإدارة المخاطر. وفي المقابل، أوجدت هذه التطورات فرصاً جديدة أمام المؤسسات المالية ذات المحافظ المتنوعة، خصوصاً في مجالات إدارة الأصول، والاستشارات الاستثمارية، والتمويل، واقتناص الأصول ذات التقييمات الجاذبة، بما يؤكد أهمية المرونة وسرعة الاستجابة وقدرة شركات الاستثمار على التكيف مع المتغيرات للحفاظ على استدامة الأداء.

تنوع الاستثمارات

من جانبه صرح نائب رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي للمجموعة جاسم زينل : A:نتائج النصف الأول من 2026 جيدة و ملفتة ، فقد زادت أصول المجموعة خلال النصف الأول من 2026 بنسبة 8.1% و بلغ إجمالي الأصول 374.1 مليون دينار، مقارنة بـ 346.1 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام 2025،المعدله، كما ارتفع إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم بنسبة 7.7 % ليصبح 218.7 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 203.1 مليون دينار للفترة

أعلنت شركة مجموعة أرزان المالية عن نتائجها المالية لفترة النصف الأول من عام 2026. وأظهرت النتائج المالية تحقيق الشركة صافي أرباح بلغ 9.4 مليون دينار الخاص بمساهمي الشركة الأم، بربحية سهم بلغت 9.77 فلساً للسهم الواحد ، كما بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 18.4 مليون دينار.

وأكد طلال جاسم البحر، رئيس مجلس إدارة مجموعة أرزان المالية، أن النتائج المحققة خلال النصف الاول من عام 2026 تعكس فاعلية استراتيجيات المجموعة وكفاءة نهجها في تنويع مصادر الدخل وتطوير المنتجات والحلول الاستثمارية، بما يعزز قدرتها على التعامل مع المتغيرات وتحقيق نمو مستدام، موضحاً أن أداء الشركة يمثل امتداداً لمسيرة المجموعة وإنجازاتها، مؤكداً مواصلة العمل على تعزيز القيمة للمساهمين والشركاء وترسيخ مكانة مجموعة أرزان المالية كإحدى المؤسسات المالية والاستثمارية الرائدة في المنطقة.

ضغوط استثنائية

شهد الربع الثاني من عام 2026 ضغوطاً استثنائية على شركات الاستثمار والخدمات المالية في منطقة الخليج، نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية، ما انعكس على مستويات الثقة وتقلبات أسواق الأسهم وتكلفة التمويل وإدارة

زيادة الإيرادات التشغيلية لـ «أسيكو» بنسبة 14 %

العيسى: النتائج تعكس استمرار المجموعة في البناء على ما تحقق خلال الفترة الماضية



الربع الثاني من عام 2026 استمرار المجموعة في البناء على ما تحقق خلال الفترة الماضية، وترجمة خطة إعادة الهيكلة المالية إلى نتائج ملموسة على مستوى الأداء المالي والتشغيلي. فقد أبرمنا خلال هذا الربع اتفاقيات في غاية الأهمية مع البنوك الدائنة، بما يعزز هيكل رأس المال ويرسخ قاعدة مالية أكثر استقراراً. ونثمن ثقة ودعم شركائنا المصرفيين الذين كان تعاونهم دور رئيسي في الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة، ونؤكد التزامنا بمواصلة العمل على حماية قيمة أصحاب المصلحة وتعزيز مستقبل المجموعة.» وأضاف العيسى: «تركز أولوياتنا في المرحلة المقبلة على بناء نموذج أعمال أكثر كفاءة ومرونة، عبر تحسين إدارة السيولة وتعظيم الاستفادة من القدرات التشغيلية في قطاعات التصنيع والخدمات اللوجستية والإنشاءات. وفي إطار سعينا لتحقيق نمو مستدام، نسعى لتعزيز جاهزيتنا التنفيذية واستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقة، بما يدعم حضور أسيكو كشريك موثوق في المشاريع التنموية الكبرى ومبادرات تطوير البنية التحتية والإسكان.»

35 مليون دينار كويتي، فيما تراجع إجمالي الالتزامات إلى 178 مليون دينار كويتي، نتيجة للاتفاقيات التي أبرمتها المجموعة مع البنوك الدائنة والجهود المستمرة التي تبذلها لتعزيز مركزها المالي. وانخفض إجمالي مديونية «مجموعة أسيكو» المدرجة في الميزانية العمومية بمقدار 35.2 مليون دينار كويتي خلال الربع الثاني من عام 2026. وخلال الفترة ذاتها، نجحت المجموعة في إبرام اتفاقيات إعادة الهيكلة مع بنكين دائنين، تضمنت تنازل البنكين عن جزء من المديونية بقيمة 27.8 مليون دينار كويتي مقابل 9.7 مليون دينار كويتي خلال نفس الفترة من العام الماضي، إلى جانب اعتماد آلية سداد مرنة للرصيد المتبقي من القروض. وتجري المجموعة حالياً مناقشات متقدمة مع بنوك أخرى لاستكمال برنامج إعادة الهيكلة، والذي من المتوقع أن يساهم في تعزيز الميزانية العمومية، وخفض تكاليف التمويل، ودعم حقوق الملكية، وتحسين السيولة، بما يوفر للمجموعة المرونة المالية اللازمة للتعامل مع الظروف الجيوسياسية الراهنة والحفاظ على زخم الأداء التشغيلي.

وتعليقاً على النتائج المالية، قال رئيس مجلس إدارة «مجموعة أسيكو»، عماد عبدالله العيسى: «نعكس نتائج

أعلنت «مجموعة أسيكو» نتائجها المالية للربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2026، والتي شهدت زيادة في الإيرادات التشغيلية بنسبة 14% لارتفاعه إلى 40.65 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 35.576 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2025. وتعكس نتائج الربع الثاني استمرار الزخم الإيجابي في أداء المجموعة، مدعوماً بالخطوات الجوهرية التي تم إنجازها ضمن خطة إعادة الهيكلة المالية. ورغم التحديات والضغوط الاقتصادية العديدة التي شهدتها السوق خلال الفترة الماضية نتيجة للتوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، إلا أن المجموعة حافظت على نموها برتم متسارع مدفوعة بالمرونة العالية التي تتحلل بها، وواصلت خلال الربع الثاني من العام الحالي تركيزها على الكفاءة والانضباط في إدارة التكاليف، حيث انخفضت المصروفات العمومية والإدارية بنسبة 16% على أساس سنوي، بما يعكس فعالية الجهود المبذولة لتحسين كفاءة الإنفاق ورفع قدرة المجموعة على التكيف مع ظروف السوق المتقلبة. وعلى صعيد المركز المالي، بلغت إجمالي الأصول نحو 214 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2026، مقارنة بـ 238 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025. كما بلغ إجمالي حقوق الملكية

بنك «غيت هاوس» يُتمّ أكبر صفقة بيع لمحفظة تمويل عقاري إسلامي في المملكة المتحدة

هاوس في هذه الصفقة، التي تجسّد التزامنا بتقديم حلول مخصصة لرأس المال التنظيمي والميزانية العمومية وتساهم في تحسين كفاءة رأس المال ودعم استمرار نمو منح التمويل العقاري.» أما مايكل روز، المدير التنفيذي لأسواق رأس المال الائتمانية في بنك ستاندرد تشارترد، فقال: «تُظهر هذه الصفقة العمق والنضج المتزايدين لسوق الأصول المتوافقة مع الشريعة في المملكة المتحدة. ويعكس الإقبال القوي من المستثمرين الاهتمام المتزايد بمحافظ التمويل الإسلامي عالية الجودة كفتحة استثمارية مؤسسية. ويسعدنا أننا دعمنا بنك غيت هاوس في صفقة توسّع نطاق الوصول إلى هذا السوق وهي سابقة مهمة لتدفقات رأس المال المستقبلية إلى القطاع.»

تولّى بنك ستاندرد تشارترد تقديم المشورة لبنك غيت هاوس بشأن الصفقة. وقال فهد بودي، رئيس مجلس إدارة بنك غيت هاوس: «يمثّل إعلان اليوم علامة فارقة في تاريخ البنك ويُظهر قوة منتج التمويل العقاري السكني وإقبال العملاء عليه في المملكة المتحدة والفرص التي يتيحها للمستثمرين حول العالم.» وأضاف: «سنُعبد استثمار رأس المال المتحصل من هذه الصفقة التاريخية مع ووترفول لإدارة الأصول في تعزيز عروضنا للعملاء واستغلال فرص النمو للبنك، مع التطلع إلى مستقبل واعد لمؤسستنا.» من جانبه، قال جيمس كيوبي، رئيس ووترفول لإدارة الأصول في أوروبا: «يسعدنا التعاون مع غيت

في رفع مستوى التنافسية مع مقدّمي الخدمات الآخرين. ويواصل البنك توفير حلوله التمويلية للمقيمين في المملكة المتحدة، إلى جانب المغتربين والمشتريين الدوليين الراغبين في تملك منازل أو عقارات استثمارية في إنجلترا وويلز. كما كان له إسهام بارز في إقرار تعديلات ضريبية ضمن قانون المالية لعام 2025، هدفت إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين منتجات التمويل الإسلامي ونظيراتها التقليدية.» وتندرج هذه الصفقة ضمن استراتيجية بنك غيت هاوس للنمو طويل الأجل، وهي الأولى ضمن سلسلة من صفقات بيع المحافظ التي يعتزم البنك تنفيذها خلال السنوات المقبلة، بما يتيح له إعادة توظيف رأس ماله ودعم خطته التوسعية. وقد

هي دون أي تعديل. دخل بنك غيت هاوس سوق التمويل العقاري الإسلامي في ديسمبر 2018، ومن حينها، واصل توسيع من محفظة منتجاته وحلوله التمويلية بصورة ملحوظة، مع طرح خيارات جديدة تشمل عقود التمويل محددة الأجل، وحلول إعادة التمويل، ونسب تمويل أعلى قياساً إلى قيمة العقار (FTV) ** إضافة إلى دخوله مجال التمويل العقاري الأخضر الذي يستهدف الراغبين في شراء منازل صديقة للبيئة وأكثر ترشيحاً للطاقة. ولم يقتصر دور البنك على التوسّع في منتجاته، بل كان له حضور فاعل في دفع عجلة سوق التمويل الإسلامي العقاري في المملكة المتحدة، ممّا أتاح للمستهلّكين خيارات أوسع وساهم

أعلن بنك «https://www.gatehousebank.com/personal» HYP ERLINK «https://www.gatehousebank.com/personal» غيت هاوس اليوم عن توقيع صفقة بيع الحصة الاقتصادية لمحفظة عقود «التمويل العقاري الإسلامي» (HPP) لصالح شركة ووترفول المحدودة لإدارة الأصول، بقيمة إجمالية تبلغ 405 ملايين جنيه إسترليني (546 مليون دولار). وتُعد هذه الصفقة الأكبر من نوعها في سوق التمويل الإسلامي العقاري بالمملكة المتحدة حتى اليوم. ويؤكد البنك أن عملية البيع لن تؤثر على إدارة المحفظة، إذ سيواصل الإشراف عليها وخدمتها، كما أن جميع الشروط والأحكام الخاصة بالعملاء ستبقى كما

إلى مستوى 10833 نقطة.. والسيولة بلغت 4.86 مليارات ريال

ضغوط البيع والتراجع القطاعي يهويان بـ «تاسي»

قفزة صاروخية لسهم «الأسماك» بـ 9.99 %
وصعود «أديس» عقب إعلانات تشغيلية ومالية



تراجع المؤشر العام بنسبة 0.11 % بتراجع
159 شركة مقابل صعود 91 سهم



أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الثلاثاء على تراجع محدود، حيث خسر المؤشر العام نحو 12.4 نقطة من رصيده بنسبة هبوط بلغت 0.11 %، ليغلق صريحاً عند مستوى 10,833.18 نقطة. وجاء هذا الأداء المائل للهبوط خفيف الحركة وسط حالة واضحة من التحفظ الاستثماري والتريث في بناء المراكز المالية الجديدة، بالتزامن مع تفاقم ضغوط البيع الانتقائية التي استهدفت شرائح واسعة من الأسهم المتوسطة والصغيرة، في مقابل تماسك متوازن لبعض الأسهم القيادية والكبرى في قطاعي البنوك والطاقة، وسط متابعة حثيثة من المتداولين لإفصاحات الشركات وتطورات نتائج الأعمال النصفية لعام 2026.

توزيع السيولة

وشهدت الجلسة تفوقاً كبيراً وملموساً لجانب الأسهم الخاسرة التي اتسعت مساحتها السعرية لتشمل 159 شركة مدرجة في السوق، في حين اقتصر الارتفاع على أسعار أسهم 91 شركة فقط، وحافظت 20 شركة على مستوياتها وإغلاقاتها السابقة دون تغيير. وعلى مستوى الحركة النقدية، سجلت القيمة الإجمالية للتداولات بنهاية التعاملات نحو 4.86 مليارات ريال سعودي، تم تنفيذها عبر التداول على كمية إجمالية بلغت 255.27 مليون سهم، جرى توزيعها على عدد كبير من الصفقات اليومية المباشرة والمؤسسية عبر مختلف المحافظ الاستثمارية والأجهزة المالية المتنوعة، مما يظهر استمرار التدوير السريع للسيولة داخل البورصة.

مسار الجلسة

وكان المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية قد افتتح التعاملات اليومية في النطاق الأخضر المباشر بافتتاح عند مستوى 10,859.64 نقطة، بدعم من عمليات شراء مبكرة ومحدودة على بعض الأسهم المصرفية والصناعية، مما أتاح للمؤشر اختراق مستويات أعلى وتسجيل القمة اليومية عند 10,874.74 نقطة. إلا أن هذا الصعود لم يستمر طويلاً؛ حيث تسارعت عمليات التخفيف والبيع وجني الأرباح لتضغط على الأسعار المرتفعة، مما أدى إلى تراجع المؤشر بشكل تدريجي ومستمر طوال ساعات التداول حتى هبط إلى أدنى مستوياته اليومية المسجلة عند 10,818.83 نقطة، قبل أن تلتقط الأسعار بعض أنفاسها وتتدخل طلبات الشراء أواخر التعاملات لتقليل الخسائر إلى 12.4 نقطة فقط عند الإغلاق.

أداء القطاعات

على صعيد حركة القطاعات وأدائها الفني، اكتست الشاشات الخاصة بـ 16 قطاعاً باللون الأحمر، مما يعكس اتساع مساحة الضغوط البيعية في البورصة وتأثيرها المباشر على أغلب المجالات التشغيلية. وجاء قطاع الإعلام والترفيه على رأس القطاعات

المنخفضة بنسبة هبوط حادة بلغت 3.56 %، متأثراً بعمليات تخفيض للمراكز في الأسهم التابعة له. وتلاه قطاع المرافق العامة متراجعاً بنسبة 1.90 % وسط جني أرباح على أسهم كهربائية ومرافق حيوية، بينما أغلقت قطاعات رئيسية أخرى على انخفاضات متفاوتة؛ حيث تراجع قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.12 %، وسجل قطاع الاتصالات انخفاضاً طفيفاً وغير مؤثر بلغت نسبته 0.01 %.

الأسهم الخاسرة

وعلى الجانب السلبي العاكس الخاص بالأسهم الأكثر انخفاضاً في البورصة، تصدر سهم شركة «مسك» التراجعات بنسبة هبوط بلغت 9.27 % ليغلق صريحاً عند 30.72 ريالاً، متأثراً بضغوط بيعية مكثفة. وجاء سهم «متكاملة» ثانياً بتراجع بلغت نسبته 4.58 %، بينما انخفض سهم

المكاسب القطاعية

وعلى الجانب الآخر المرتفع، نجحت 5 قطاعات فقط في الإغلاق داخل المنطقة الخضراء، حيث اعتلى قطاع السلع الرأسمالية الصدارة بنمو بلغت نسبته 0.59 % مسجلاً سيولة بلغت 324.15 مليون ريال، مدعوماً بشرائيات على أسهم

«إكسترا» بنسبة 4.53 % ليصل إلى قاع جديد عند 65.4 ريالاً وهو أدنى مستوى للسهم خلال 52 أسبوعاً. كما تراجع سهم «العربية» بنسبة 4.0 % مسجلاً قاعاً تاريخياً يشهده السهم لأول مرة عند مستوى 67.65 ريالاً، متأثراً بالضغوط البيعية الهيكلية المتزايدة على أداء القطاع.

النشاط النقدي

وفيما يتصل بالنشاط النقدي والسيولة المتدفقة على الأسهم القيادية، استمر سهم «مصرف الراجحي» في صدارة قائمة القيم المالية بواقع 305.56 ملايين ريال برغم تراجع قيمته السعرية الطفيفة بنسبة 0.31 %. وتلاه سهم عملاق النفط «أرامكو السعودية» محققاً سيولة بلغت 286.56 مليون ريال مع تراجع هامشي بلغت نسبته 0.08 %. وعلى مستوى الأحجام والأعداد

الأسهم الرابحة

5.56 %، تلاه سهم «بترو راين» بزيادة بلغت 4.33%. وشهد سهم «أديس» ارتفاعاً بنسبة 3.47% متأثراً بإفصاح الشركة عن تلقيها إخطارات تشغيلية رسمية بإعادة واستئناف العمل المباشر لجميع منصات البحرية التي جرى تعليقها مؤقتاً داخل المملكة العربية السعودية، وهو ما قوبل بارتياح واسع لدى أوساط المتداولين.

وسهم «أسمنت نجران» إلى 5.49 ريالات، وسهم «مجموعة إم بي سي» إلى 20.09 ريالاً، وسهم «تسهيل» إلى 28.06 ريالاً.

القيعان السنوية

ولم تتوقف الضغوط عند تسجيل القيعان التاريخية فقط، بل امتدت لتطال مجموعة أخرى من الأسهم الحيوية المدرجة في القطاعات الصناعية والخدمية التي تراجعت لتمس أدنى مستوياتها السعرية خلال العام الحالي. فقد أنهت أسهم «شاكرو» و«بوان»، و«الغاز القابضة»، و«أسمنت السعودية» تعاملاتها اليومية عند أدنى مستوياتها السعرية المسجلة خلال 52 أسبوعاً. تحت ضغط من تراجع الطلب المؤسسي وتبدل المراكز المالية الصريح باتجاه أسهم شركات أخرى أعلنت عن توزيعات أرباح أو تحسن في هوامشها التشغيلية.

تماسك النطاقات السعرية الرئيسية

يرى تحليل الأداء الفني للسوق أن إغلاق مؤشر «تاسي» فوق مستويات 10,830 نقطة يحافظ على تماسك النطاقات السعرية الرئيسية دون الدخول في موجة هبوط حادة. وستحدد مسار الجلسات القادمة بناءً على قدرة أسهم البنوك والطاقة على مواصلة استقطاب السيولة الاستثمارية، وتجاوز تأثير الضغوط الناتجة عن تراجع أسهم المواد الأساسية والإعلام، بالإضافة إلى تقرب كبار المستثمرين لاكتمال موسم الإفصاحات المالية وما سيقترّب عليه من إعادة هيكلة للمحافظ في البورصة.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/08/11	2026/08/10	الشركة	
9.27 (%)	30.72	33.86	مسك	1
4.58 (%)	13.12	13.75	متكاملة	2
4.53 (%)	65.40	68.50	إكسترا	3
4.11 (%)	13.31	13.88	جيسكو	4
4.04 (%)	67.65	70.50	العربية	5
3.92 (%)	58.80	61.20	الأبحاث والإعلام	6
3.15 (%)	3.38	3.49	مشاركة ريت	7
3.03 (%)	7.35	7.58	أمانة للتأمين	8
2.99 (%)	9.10	9.38	رتال	9
2.87 (%)	6.42	6.61	للإحذية	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/08/11	2026/08/10	الشركة	
9.99 %	62.75	57.05	الأسماك	1
7.50 %	25.50	23.72	للسار الشامل	2
6.31 %	3.20	3.01	الوسائل الصناعية	3
5.77 %	137.50	130.00	رسن	4
5.56 %	14.81	14.03	الشرقية للتنمية	5
4.33 %	17.09	16.38	بترو راين	6
3.95 %	7.36	7.08	الاتحاد	7
3.47 %	18.18	17.57	أديس	8
3.21 %	8.05	7.80	مرنة	9
3.06 %	6.39	6.20	سي جي إس	10

سهم «الكابلات العمانية» يقفز 8.84 %

المكاسب الصناعية والخدمية تقود مؤشر سوق مسقط لارتفاع

صعود قوي لقطاعي الصناعة والخدمات مقابل هبوط مؤشر القطاع المالي

المؤشر العام يكسب 34.9 نقطة لينهي التعاملات عند مستوى 7466.53 نقطة

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط للإوراق المالية بنهاية تعاملات الثلاثاء، مسجلاً نمواً بنسبة 0.47 % ليصل إلى مستوى 7,466.53 نقطة. وربح المؤشر نحو 34.9 نقطة مقارنة بمستوياته المسجلة في جلسة يوم الاثنين، وسط تباين في الأداء القطاعي وتراجع نسبي في إجمالي السيولة وأحجام التداولات مقارنة بالجلسة السابقة.

وجاء هذا الصعود المباشر مدعوماً بموجة شرائية استهدفت أسهم قطاعي الصناعة والخدمات، وهو ما نجح في امتصاص الضغوط البيعية التي تعرض لها القطاع المالي، ليدفع المؤشر العام للحفاظ على مساره الإيجابي بنهاية التداولات.

المكاسب التي حققها سهم الشركة العمانية للاتصالات «عمانتل» بنسبة 3.6 %، كما واصل سهم «أبراج لخدمات الطاقة» أدائه الإيجابي متصاعداً بنسبة 2.86 %، مما عزز من النظرة المتفائلة لقطاع الخدمات والمرافق الأساسية في السوق.

في المقابل، واجه القطاع المالي ضغوطاً بيعية خالف بها الاتجاه العام للسوق، لينهي التعاملات على تراجع بنسبة 0.48 %، مسجلاً الخسارة القطاعية الوحيدة خلال الثلاثاء.

وتأثر القطاع المالي بتقدم سهم «المركز المالي» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً في بورصة

دعم صناعي وخدمي قوي

ساهم الأداء الإيجابي لقطاعي الصناعة والخدمات بشكل مباشر في قيادة المكاسب الإجمالية للسوق؛ حيث حقق القطاع الصناعي صعوداً لافتاً بنسبة 1.57 % متصدراً حركة القطاعات المرتفعة. وجاء هذا الانتعاش المكثف على سهم «صناعة

بالقوة الشرائية المكثفة على سهم «صناعة الكابلات العمانية» الذي تصدر قائمة الأسهم الرابحة بنمو حصيلته بنسبة 8.84 %، إلى جانب ارتفاع سهم «الوطنية للمنظفات الصناعية» بنسبة 4.67 %.

وعلى الجانب الآخر، سجل قطاع الخدمات ارتفاعاً بنسبة 0.52 %، مستفيداً من

هبوط القطاع المالي

تراجع قيم وأحجام التداولات

وعلى صعيد الأحجام والقيم الإجمالية، شهدت حركة التداول تراجعاً نسبياً مقارنة ببيانات الجلسة الماضية؛ حيث انخفض

هيمنة بنك صحر الدولي

استأثر سهم «بنك صحر الدولي» بالنصيب الأكبر من اهتمام المتعاملين والتدفقات النقدية؛ حيث تصدر قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم والقيمة بفارق كبير عن بقية الأسهم. وسجل السهم تداول 69.49 مليون سهم، مستحوذاً على حصة ضخمة من إجمالي أحجام السوق، وبسيولة إجمالية بلغت 12.93 مليون ريال عماني.

وأكد هذا النشاط المكثف على سهم البنك استمرار ثقة المحافظ والمؤسسات في الأساسيات المالية للقطاع المصرفي العماني، والتركيز على الأسهم ذات الملاءة والجاذبية الاستثمارية. وساهم الزخم على سهم «صحر الدولي» في استقرار سيولة السوق العامة وضمان عدم تراجع القيم الإجمالية إلى مستويات متدنية.

ويتوقع المحللون استمرار حركة المؤشر العام لسوق مسقط في النطاق الإيجابي، طالما حافظت أسهم قطاعي الصناعة والخدمات على زخمها الشرائي، مع تطلع المستثمرين لإشارات تشجيعية جديدة تعيد النشاط للقطاع المالي وتزيد من مستويات التدفقات النقدية في الجلسات القادمة.

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/11	2026/08/10	التغير
1 صناعة الكابلات العمانية	3.300	3.032	8.84 %
2 عمانتل	1.469	1.418	3.60 %
3 مسقط للتمويل	0.065	0.063	3.17 %
4 عمان والإمارات	0.134	0.130	3.08 %
5 أبراج لخدمات الطاقة	0.395	0.384	2.86 %
6 فولتامب للطاقة	0.175	0.172	1.74 %
7 الجزيرة للخدمات	0.250	0.246	1.63 %
8 أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.464	0.458	1.31 %
9 بنك صحر	0.187	0.185	1.08 %
10 أوميفكو	0.199	0.197	1.02 %

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/11	2026/08/10	التغير
1 المدينة تكافل	0.110	0.113	2.65 %
2 العمانية للتحة للتأمين	0.312	0.320	2.50 %
3 بنك ظفار	0.209	0.214	2.34 %
4 الشرقية للاستثمار	0.098	0.100	2.00 %
5 ظفار الدولية للتنمية	0.264	0.268	1.49 %
6 اسيايد	0.233	0.236	1.27 %
7 الأنوار لبلاط السيراميك	0.128	0.129	0.78 %
8 العتقاء للطاقة	0.274	0.276	0.72 %
9 أريديو	0.322	0.324	0.62 %
10 شركة أوكيو لشبكات الغاز	0.212	0.213	0.47 %

بحمولة تجاوزت 50 ألف طن

تصدير أول شحنة خام كروم عمانية متكاملة عبر ميناء صحر



من خلال تحقيق التوازن بين التصدير وتوفير المواد الخام اللازمة للمصانع المحلية؛ بما يعزز القيمة المضافة للموارد المعدنية ويجفز الاستثمارات المرتبطة بها.

العُمانيّة مع الحفاظ على تلبية احتياجات السوق المحلية. وأشار إلى أن الشركة تواصل دعم الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاع التعدين في سلطنة عُمان،

متوسط الأسعار أو اتساع نطاق الأسواق المستهدفة، تؤكد أهمية الإدارة المتكاملة لعمليات التسويق والتصدير؛ بما يدعم تحقيق أفضل عائد للخدمات

للمستهلكين وتوسيع الأسواق يشكّلان محوراً رئيسياً في استراتيجية الشركة. وأضاف أن نتائج صادرات الجبس، سواء من حيث ارتفاع

المستهلّكين وتوسيع الأسواق يشكّلان محوراً رئيسياً في استراتيجية الشركة. وأضاف أن نتائج صادرات الجبس، سواء من حيث ارتفاع

المستهلّكين والنهائيين بصورة مباشرة، وتعزيز فرص بناء

شركات تجارية طويلة الأمد. وفي نشاط الجبس، تمكنت الشركة من تسويق وتصدير أكثر من 1.8 مليون طن إلى 11 دولة عبر أكثر من 32 سفينة انطلقت من ميناء صلالة، بالتزامن مع ارتفاع متوسط سعر البيع بنسبة 8 بالمائة مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي. وشملت صادرات الجبس عدداً من الأسواق الخليجية، من بينها الكويت، إلى جانب التوسع في أسواق إفريقية جديدة واستئناف التصدير إلى كوريا الجنوبية، ضمن خطط تنويع الوجهات التصديرية وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق. وقال حسين بن علي اللواتي، رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية لتجارة المعادن، إن تدشين الشحنة المتكاملة من خام الكروم يمثل خطوة مهمة لتعزيز تسويق المعدن العُماني، مؤكداً أن الوصول المباشر

دشنت الشركة العُمانيّة لتجارة المعادن أول شحنة متكاملة من خام الكروم العُماني عبر ميناء صحر، بحمولة تجاوزت 50 ألف طن، في خطوة تستهدف تعزيز حضور الخام العُماني في الأسواق العالمية وتوسيع قاعدة المشتريين. وأوضحت الشركة؛ وفق وكالة الأنباء العُمانيّة أن الشحنة ضمت عدة أنواع من خام الكروم العُماني ضمن حمولة واحدة؛ بما يتيح تلبية احتياجات شريحة أوسع من العملاء والمصانع، ويدعم فتح أسواق وفرص تسويقية جديدة للخام العُماني. وامتدت جهود التسويق إلى أسواق آسيوية وأوروبية، إلى جانب التواصل المباشر مع مصانع تستخدم خام الكروم العُماني للمرة الأولى؛ بما يسهم في تنويع الأسواق والوصول إلى المستهلكين النهائيين بصورة مباشرة، وتعزيز فرص بناء

القيمة السوقية تفقد 4.96 مليارات درهم

هبوط الأسهم القيادية يضغط على مؤشر سوق دبي المالي

السيولة تسجل 457.46 مليون درهم
عبر تنفيذ 13.3 ألف صفقة

المؤشر العام يخسر 21.21 نقطة
ليغلق عند مستوى 5879.87 نقطة

إلى المحفزات الأساسية المرتبطة بنتائج الشركات والإفصاحات الفصلية لتحديد الوجهة القادمة للمؤشر. وتظل مستويات السيولة الحالية مؤشراً على وجود تداولات هادئة وموجهة تترقب ظهور إشارات جديدة أكثر وضوحاً في الأسواق الإقليمية والدولية.

ويبقى المسار المباشر للمؤشر مرتبطاً بقدرة الأسهم القيادية والعقارية على استعادة زخمها الشرائي وقيادة السوق نحو استعادة مستويات التوازن من جديد.

على مسار السوق اليومي نظراً لثقلها المؤشري الكبير. وساهم تراجع القطاع العقاري في سحب المؤشر العام نحو النطاق الأحمر ورغم الدعم المقدم من قطاع السلع وبعض الأسهم المنتقاة.

النظرة المستقبلية للسوق

يعكس إغلاق سوق دبي المالي حالة من الاستراحة والميل نحو التذبذب العرضي فوق مستويات الدعم الرئيسية المتمثلة في نطاق 5800 نقطة. ويتطلع المستثمرون في الجلسات القادمة

صفقة كبيرة مباشرة على سهم شركة «اتحاد أنيرجي القابضة» شملت 5.6 ملايين سهم، تمثل نحو 0.2 % من رأسمال الشركة الإجمالي.

وتمت هذه الصفقة بسعر 3.04 دراهم للسهم الواحد وبقية إجمالية بلغت 17.02 مليون درهم، مما أضاف سيولة نوعية للتداولات الإجمالية. ويعكس تنفيذ الصفقات المباشرة استمرار اهتمام المؤسسات والمحافظ الاستثمارية بتبادل الحصص والتحركات الاستراتيجية على أسهم مختارة. أظهرت خريطة الحركة السريعة للأسهم حالة من التوازن والتقارب بين القوى الشرائية والبيعية؛ إذ تراجعت أسعار 21 سهماً، في مقابل ارتفاع أسعار 20 سهماً آخر، بينما أغلقت 10 أسهم مستقرة دون أي تغيير عن أسعار إغلاقها السابقة.

وتصدر سهم «أليك القابضة» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً بنهاية التعاملات بعدما هبط بنسبة 4.86 % متأثراً بضغطو بيعية مكثفة خلال التداولات. وفي المقابل، جاء سهم «أجيلتي للمخازن» في مقدمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً وقفز بنسبة 7.23 % ليغلق عند مستوى 1.63 درهم.

ويوضح هذا التباين التوجه الانتقائي الحاد من قبل المتعاملين والتركيز على إعادة توزيع السيولة بناءً على الفرص المتاحة في كل سهم على حدة.

أداء القطاعات والحركات

على مستوى القطاعات، تباينت إغلاقات قطاعات سوق دبي المالي بنهاية التعاملات، حيث برز قطاع «السلع الاستهلاكية» في صدارة القطاعات المرتفعة بنمو بلغت نسبته 1.447 % مدعوماً بشرائيات على أسهمه المكونة. وعلى الجانب الآخر، جاء قطاع «العقارات» على رأس القطاعات المتراجعة بنسبة 0.995 %، ليكون المحرك الأساسي للضغط على مؤشر السوق العام نتيجة جني الأرباح على أسهمه الكبرى. وأكد هذا التباين التأثير المباشر لأسهم العقارات

لمليارات درهم بنسبة هبوط بلغت 0.515%، لتسجل 959.281 مليار درهم بنهاية الجلسة مقارنة بـ 964.246 مليار درهم في إغلاق الجلسة السابقة.

حركة التداول والصفقات الكبرى

بلغت القيمة الإجمالية للتداولات بنهاية التعاملات نحو 457.463 مليون درهم، بعد التداول على 156.896 مليون سهم من خلال تنفيذ 13,308 صفقات.

وشهدت الجلسة زخم أداء خاص تمثل في تنفيذ

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الثلاثاء على تراجع بنسبة 0.35%، ليفقد نحو 21.21 نقطة من قيمته ويغلق عند مستوى 5879.87 نقطة. وجاء هذا الهبوط بضغط مباشر من التراجعات الطفيفة التي شهدتها بعض الأسهم القيادية ذات الوزن الثقيل، مما حدّ من حركة المؤشر وحال دون مواصلة الأداء الإيجابي، وسط حالة من التريث في بناء المراكز الاستثمارية.

وانعكس هذا التراجع على القيمة السوقية الإجمالية لأسهم دبي التي انخفضت بنحو 4.965

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/10	2026/08/11	التغير
1 أليك القابضة	1.44	1.37	4.86% (-)
2 الإتحاد العقارية	0.58	0.56	3.98% (-)
3 الإمارات دبي الوطني	32.00	31.22	2.44% (-)
4 بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية	1.01	0.99	1.98% (-)
5 تعليم القابضة	3.24	3.19	1.54% (-)
6 إعمار للتطوير	13.30	13.10	1.50% (-)
7 بنك السلام - البحرين	2.05	2.02	1.46% (-)
8 الفردوس القابضة	0.28	0.28	1.43% (-)
9 سوق دبي المالي	1.42	1.40	1.41% (-)
10 العربية للطيران	5.15	5.08	1.36% (-)

الأسهم الأكثر نشاطاً تستقطب 50.59 % من سيولة السوق الكلية

قطاعات الطاقة والمالية والعقارات تستحوذ على سيولة سوق أبوظبي

«أدنوك للإمداد» و«إشراق» في رفع مستويات التفاعل اليومي للمتعاملين والتحكم في اتجاه الجلسة. ويتوقع الخبراء استمرار هذا النمط من التدفقات النقدية نحو الأسهم الكبرى، بالتزامن مع ترقب تطورات الأسواق الإقليمية والملفات الاقتصادية ذات الصلة. ويرتبط مسار السيولة المقبل بقيم التداول على الأسهم القيادية وقدرتها على مواصلة جذب الصناديق والمؤسسات المالية الاستثمارية.

جمعاً بين صدارة الأحجام والقيمة. وتلاه سهم «إشراق للاستثمار» بحجم تداول بلغ 47.820 مليون سهم، متصدراً حركة الأسهم الاستثمارية والعقارية النشطة.

اتجاهات حركة المتعاملين

توضح بيانات الحركة السعريّة وجود توجّه انتقائي واضح يوازن بين الأسهم الاستراتيجية في قطاع الطاقة والأسهم ذات النطاق السعري الجاذب للتداولات السريعة. وساهمت الحركة المكثفة على سهمي

قائمة النشاط والسيولة باقتدار، مُسجلاً قيمة تداول بلغت 180.886 مليون درهم. وجاء سهم «أدنوك للغاز» في المرتبة الثانية بقيمة تداول بلغت 170.318 مليون درهم، متصدراً نشاط قطاع الطاقة الحيوية. وتعكس هذه التداولات المكثفة الثقة المتزايدة من جانب المحافظ في الاستثمار بقطاع الطاقة والشركات التابعة لمجموعة أدنوك.

تركز السيولة والاهتمام المؤسسي

تضمنت قائمة الأسهم الخمسة الأكثر نشاطاً من حيث القيمة أسهم قطاعات المالية والعقارات، والتي شهدت تنفيذاً لصفقات قوية طوال الجلسة.

وأظهر توزيع القيمة رغبة واضحة لدى المستثمرين في التواجد داخل الأسهم ذات الأوزان الثقيلة في المؤشر العام لسوق أبوظبي.

وساهم هذا التركيز في الحفاظ على زخم التداولات الإجمالية فوق مستوى المليار درهم، مما يعزز من جاذبية السوق الاستثمارية.

ويبقى قطاع الطاقة والمصارف المحركين الأساسيين لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على حد سواء.

النشاط الحجمي وكميات الأسهم

على صعيد أحجام التداول، سجل الحجم الإجمالي للتداول في سوق أبوظبي بنهاية التعاملات نحو 337.343 مليون سهم عبر مختلف القطاعات.

واستحوذت الأسهم الخمسة الأكثر نشاطاً من حيث الحجم على 164.662 مليون سهم، وهو ما يعادل 48.81 % من إجمالي أحجام التداول الكلية في السوق. وجاء سهم «أدنوك للغاز» في صدارة قائمة الأحجام بعد تداول 50.110 ملايين سهم،

واصلت المؤسسات والمحافظ الاستثمارية التركيز على الأسهم ذات الملاء المالية العالية والتدفقات النقدية المستقرة.

هيمنة سيولة أدنوك والقيادات

استقطبت قائمة الأسهم الخمسة الأكثر نشاطاً من حيث القيمة سيولة إجمالية قدرها 692.369 مليون درهم، لتستحوذ بمقردها على 50.59 % من سيولة السوق الكلية خلال التعاملات.

وتصدر سهم «أدنوك للإمداد والخدمات»

هيمنت أسهم قطاعات الطاقة والمالية والعقارات على تداولات سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال تعاملات الثلاثاء، مستقطبة النسبة الأكبر من السيولة النقدية وأحجام التداول الإجمالية. وانحصر اهتمام المستثمرين في نطاق محدود من الأسهم القيادية التي تقدمتها شركات مجموعة «أدنوك»، إلى جانب الكيانات المصرفية والعقارية البارزة في السوق.

واستناداً لبيانات السوق، بلغت القيمة الإجمالية للتداولات 1.368 مليار درهم، حيث

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/10	2026/08/11	التغير
1 الإمارات للتأمين	7.94	7.55	4.91% (-)
2 بنك أم القيوين	2.92	2.80	4.11% (-)
3 فينكس كروب	0.55	0.53	3.84% (-)
4 أبوظبي الأول	20.12	19.40	3.58% (-)
5 الخليج للمشاريع الطبية	2.40	2.32	3.33% (-)
6 ألفا طبي القابضة	7.79	7.55	3.08% (-)
7 ريسونوس بلس القابضة	1.92	1.87	2.60% (-)
8 أبوظبي الإسلامي	23.40	22.90	2.14% (-)
9 إنفستكوب كابيتال	1.58	1.55	1.90% (-)
10 الدار العقارية	7.70	7.56	1.82% (-)

قرب مستويات 10 آلاف نقطة

ضغوط بيعية جماعية تهبط بمؤشر بورصة قطر

قطاع الاتصالات يتصدر التراجعات بنسبة 1.20 % و«التأمين» يتذيل القائمة

جميع قطاعات السوق تتراجع وسيولة التداولات تنخفض إلى 331.63 مليون ريال

نشاط الأسهم والسيولة

استحوذ سهم «مزايا» على النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين من حيث حجم التداول؛ إذ تصدر قائمة الكميات بحجم تداول بلغ 52.83 مليون سهم، مدعوماً بالزخم الذي شهده السهم خلال التداولات. وعلى صعيد السيولة والقيم، تصدر سهم بنك قطر الوطني «كيو إن بي» القائمة، جاذباً سيولة بلغت 37.52 مليون ريال، مما يعكس استمرار تركيز المحافظ الكبرى على الأسهم القيادية ذات الثقل المؤشري. ويشير هذا التوزيع في النشاط إلى انقسام توجهات التداول بين السيولة المضاربة المستهدفة لأسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبين السيولة المؤسسية المركزة في القطاع المصرفي. ويبقى المسار المباشر لبورصة قطر في الجلسات القادمة رهيناً بمدى قدرة المؤشر على التماسك فوق مستويات 10,000 نقطة واستعادة مستويات سيولة تتجاوز الممتد المعتاد لتعزيز فرص التعافي.



4.74 % خلال النصف الأول من العام الجاري. وتعكس هذه الحركة الاستجابة المرنة من قبل المضاربين للأسهم ذات القيمة السعرية المنخفضة، حيث تم التركيز على تحركات السهم بغض النظر عن النتائج النصفية المؤقتة.

انخفضت قيم التداول الإجمالية إلى 331.63 مليون ريال قطري مقارنة بـ 379.72 مليون ريال في الجلسة السابقة. وانخفضت أحجام التداول لتصل إلى 158.81 مليون سهم، مقارنة بـ 274.73 مليون سهم تم تداولها يوم الاثنين، مما يشير إلى حالة من التريث لدى المتعاملين وعدم التسرع في بناء مراكز جديدة. ورغم تراجع حجم السيولة والكميات، إلا أن عدد الصفقات المنفذة شهد ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ 22.62 ألف صفقة مقارنة بـ 20.96 ألف صفقة في الجلسة الماضية. ويعكس هذا التزايد في عدد الصفقات مع انخفاض القيم صغر حجم الأوامر المنفذة، وهو ما يشير إلى غلبة تداولات الأفراد والعمليات السريعة على حركة السوق.

أداء الأسهم والشركات

أظهرت خريطة التداولات تراجع أسعار 28 سهماً، في حين ارتفعت أسعار 18 سهماً، واستقرت أسعار 7 أسهم أخرى دون تغيير عن مستويات إغلاقها السابقة. وتصدر سهم «مخازن» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً خلال اليوم، بعدما هبط بنسبة 2.94 %، متأثراً بعمليات بيع مكثفة قادت تراجعاً بقية الأسهم المنخفضة. وفي المقابل، جاء سهم «مزايا» في مقدمة الأسهم الراححة، مسجلاً قفزة بنسبة 5.82 %، متصدراً قائمة الارتفاعات رغم إعلان الشركة عن تراجع أرباحها الصافية بنسبة

1.20 %، متأثراً بضغوط بيعية على أسهمه الرئيسية. وفي المقابل، كان قطاع التأمين الأقل تضرراً خلال الجلسة، حيث تذيل قائمة التراجعات بهبوط طفيف بلغت نسبته 0.07 %، مما يعكس تماسكاً نسبياً لأسهم القطاع مقارنة ببقية القطاعات الأخرى. وأظهرت تحركات القطاعات استمرار التوجه الصارم نحو تقليص المخاطر من قبل المحافظ الاستثمارية، وهو ما يفسر الضغط السعري الممتد من الخدمات والبنوك وصولاً إلى الصناعة والعقارات. ويلقي هذا الأداء الشامل الضوء على الحذر المخيم على اتجاهات المستثمرين بانتظار استقرار الأجواء العامة للأسواق واكتمال محفزات نتائج الأعمال الفترية.

انخفاض السيولة والأحجام

على صعيد حركة التداولات، شهدت الجلسة تراجعاً في أحجام السيولة والكميات المتداولة مقارنة بمستويات يوم أمس؛ حيث

أغلقت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء على انخفاض ملحوظ، تحت ضغط عمليات بيعية شملت أسهم جميع القطاعات المدرجة دون استثناء. وعكست حركة التداول حالة من الحذر العام بين المستثمرين مع تفضيل جني الأرباح وتقليص المراكز الاستثمارية، مما أدى إلى تراجع المؤشرات الرئيسية وهبوط مستويات السيولة مقارنة بجلسة يوم الاثنين. هبط المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.79 % ليغلق عند مستوى 10018.06 نقطة، مسجلاً خسارة قدرها 79.38 نقطة مقارنة بإغلاقه السابق، للاقتراب مجدداً من حاجز الدعم النفسي الهام المتمثل في مستويات 10,000 نقطة.

ضغوط قطاعية شاملة

جاء تراجع المؤشر العام نتيجة أداء سلبي جماعي لكافة قطاعات البورصة السبعة، حيث تصدر قطاع الاتصالات قائمة الانخفاضات بتراجع بلغت نسبته

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/10	2026/08/11	التغير
1 مخازن	2.482	2.409	(2.94) %
2 الخليج الدولية	1.817	1.764	(2.92) %
3 صناعات قطر	10.450	10.250	(1.91) %
4 مسيعيد	1.090	1.072	(1.65) %
5 البيرة	13.340	13.130	(1.57) %
6 للبحر القابضة	2.233	2.198	(1.57) %
7 التجاري	4.169	4.105	(1.54) %
8 بروة	2.350	2.315	(1.49) %
9 الخليج التكافلي	2.938	2.895	(1.46) %
10 ميرة	3.146	3.101	(1.43) %

المؤشر العام يفقد 0.07 % ليغلق عند 1955 نقطة

تراجع هامشي لمؤشر بورصة البحرين

نمو مستويات السيولة والأحجام مع تنفيذ 135 صفقة بنهاية الجلسة

تراجع المؤشر العام إلى مستوى 1955 نقطة متأثراً بضغوط قطاعية محدودة

تعاملات يوم الاثنين على ارتفاع هامشي بنسبة 0.06 % عند مستوى 1956 نقطة، بدعم مباشر حينها من قطاع المواد الأساسية. وتعكس المقارنة بين الجلستين حالة الاستقرار العرضي التي تمر بها البورصة، حيث تبادلت القطاعات القيادية أدوار الدعم والضغط بشكل متوازن. ويرتقب المتعاملون في الجلسات القادمة ظهور محفزات جديدة تدعم خروج المؤشر من نطاقه العرضي الحالي واستعادة الاتجاه الصاعد. ويبقى مسار السوق مرتبطاً باستمرار تدفق السيولة نحو الأسهم القيادية والنتائج المالية الدورية للشركات المدرجة.

الأكثر نشاطاً وتداولاً خلال جلسة الثلاثاء. وجاء سهم «بنك البحرين الوطني» في صدارة قائمة الأحجام والنشاط، عقب تداول 270.37 ألف سهم بسعر 0.526 دينار للسهم الواحد. وتلاه سهم «بنك السلام» في المرتبة الثانية من حيث النشاط، بتداول 225.73 ألف سهم ليغلق عند سعر 0.208 دينار للسهم. وأكد هذا التركيز الاستثماري استمرار ثقة المتعاملين بالأساسيات المالية القوية للبنوك الوطنية وجاذبيتها التشغيلية.

المقارنة بالجلسة السابقة وأفاق السوق

وكانت بورصة البحرين قد أنهت

التداول دون إحداث اختراق حاد لمستويات الدعم الرئيسية.

تحسن حركة السيولة والأحجام

على صعيد التداولات الإجمالية، شهدت الجلسة تحسناً ملحوظاً في مستويات السيولة وكميات الأسهم المتداولة مقارنة ببيانات جلسة الاثنين. وبلغ الحجم الإجمالي للتداولات بنهاية الثلاثاء نحو 1.22 مليون سهم، بقيمة إجمالية سجلت 442.98 ألف دينار بحريني، توزعت على 135 صفقة منفذة. وتفوقت هذه الأرقام على تداولات يوم الاثنين التي سجلت حجماً قدره 794.25 ألف سهم، بقيمة 190.3 ألف دينار، عبر تنفيذ 51 صفقة فقط. ويشير هذا الارتفاع في قيم الأحجام والصفقات إلى زيادة تدريجية في وتيرة نشاط المتعاملين وتدوير السيولة عبر مختلف القطاعات.

نشاط مكثف على الأسهم المصرفية

استأثر القطاع المصرفي بالنصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين، حيث تصدرت الأسهم البنكية قائمة الأسهم

ضغوط قطاعية وانخفاضات الأسهم

جاء الانخفاض الطفيف للمؤشر نتيجة تراجعاً تركزت في قطاع المواد الأساسية وقطاع السلع الاستهلاكية الكمالية، حيث تعرضت أسهم قيادية لعمليات جني أرباح هادئة. وتصدر سهم شركة «النيوم البحرين» (ألبا) قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً بنهاية التعاملات بنسبة 1.09 %، ليكون الضغط الأساسي على حركة المؤشر العام. وتلاه في القائمة السلبية سهم «مجمع البحرين للأسواق الحرة»، متراجعاً بنسبة 0.56 %، ثم سهم «مجموعة جي إف إتش المالية» بتراجع طفيف بلغت نسبته 0.18 %، وتعكس هذه الانخفاضات تحركات طبيعية للسيولة واستجابة وقتية لمتغيرات

أنهت بورصة البحرين تعاملات الثلاثاء على تراجع هامشي، بضغط مباشر من هبوط قطاعي المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الكمالية، ليتخلّى المؤشر العام عن المكاسب الطفيفة التي حققها في الجلسة السابقة. وتسمت التداولات بالحذر مع ميل المستثمرين للتريث، مما أبقى التحركات السعريّة ضمن نطاقات ضيقة مقارنة بمستويات إغلاق يوم الاثنين. وانخفض المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.07 % ليغلق عند مستوى 1955 نقطة، خاسراً نقطة واحدة فقط مقارنة بإغلاقه السابق عند 1956 نقطة، في إشارة إلى توازن نسبي بين القوى الشرائية والبيعية داخل السوق.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/10	2026/08/11	التغير
1 ألبا	0.920	0.910	(1.09) %
2 بنك جي إف إتش	0.557	0.556	(0.18) %

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/08/10	2026/08/11	التغير
1 عقارات السيف	0.120	0.122	1.67 %
2 البحرين الوطني	0.523	0.526	0.57 %
3 بنك السلام	0.207	0.208	0.48 %



ناسداك تراجع 0.32% بضغط أسهم شركات الرقائق الأمريكية

هرمز والرقائق يضغطان على وول ستريت

داو جونز تراجع 0.13% وسط مخاوف المستثمرين العالمية

المستثمرون يقلصون المخاطرة مع تصاعد التوتر الإيراني الأمريكي

هوامش أرباح وأرباح قياسية، لكن تداخل الصراع الإيراني يؤدي إلى تحريك الإقبال على المخاطرة صعوداً وهبوطاً. وتلخص هذه الرؤية حالة وول ستريت الحالية، إذ تتمتع الشركات الأمريكية الكبرى بأساسيات مالية قوية نسبياً، لكن التطورات الجيوسياسية يمكن أن تغير مزاج المستثمرين بسرعة. وفي الفترات التي تهدأ فيها التوترات، يعود المستثمرون إلى التركيز على الأرباح والنمو والذكاء الاصطناعي، بينما تتحول السهولة سريعاً نحو الأصول الأكثر أماناً عندما ترتفع مخاطر الحرب أو الطاقة.

وتؤدي هذه البيئة إلى تقلبات أكبر حتى في غياب تغيرات جوهرية في نتائج الشركات، لأن المستثمرين يصبحون أكثر ميلاً إلى تقليص مراكزهم عالية المخاطر بمجرد ظهور إشارات إلى تصعيد سياسي.

مؤشرات متراجعة

أظهرت البيانات الأولية أن مؤشر ستاندر أند بورز 500 فقد 4.74 نقطة، أو ما يعادل 0.06 %، ليغلق عند 7753.13 نقطة. وتراجع ناسداك المجمع 84.89 نقطة، أي بنسبة 0.32 %، إلى 26605.73 نقطة، بينما هبط داو جونز الصناعي 71.77 نقطة، أو 0.13 %، ليصل إلى 53965.16 نقطة.

ورغم أن نسب التراجع تبدو محدودة، فإنها جاءت بعد جلسة اتسمت بتزايد الحذر، وهو ما يشير إلى أن المستثمرين لم يدخلوا في عمليات بيع واسعة، لكنهم أيضاً لم يكونوا مستعدين لزيادة تعرضهم للمخاطر في ظل عدم وضوح المسار السياسي لأزمة هرمز. كما يكشف تفاوت أداء المؤشرات أن الضغط كان أكبر على شركات التكنولوجيا المدرجة في ناسداك مقارنة بالقطاعات التقليدية الموجودة بصورة أكبر في داو جونز.

قطاع التكنولوجيا

تواجه شركات التكنولوجيا في المرحلة الحالية معادلة مزدوجة. فمن جهة، تستفيد من طفرة الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية ومراكز البيانات، ومن جهة أخرى تحتاج إلى إنفاق رأسمالي ضخم للحفاظ على قدرتها التنافسية. وتوضح خطوة «إنتل» لجمع 15 مليار دولار عبر بيع الأسهم حجم الاحتياجات التمويلية التي قد تواجهها الشركات التي تسعى إلى توسيع قدرتها التصنيعية أو تطوير تقنيات جديدة. ويصبح جمع التمويل أكثر حساسية عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، لأن الاقتراض يصبح أكثر تكلفة، في حين يؤدي إصدار الأسهم إلى تخفيف حصص المساهمين الحاليين.



عودة التضخم

يمثل احتمال عودة الضغوط التضخمية أحد أكبر المخاطر التي تربط أزمة هرمز مباشرة بأداء وول ستريت. فارتفاع أسعار الطاقة لفترة ممتدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، ويدفع الشركات إلى تمرير جزء من تلك الزيادة إلى المستهلكين. وإذا انعكس ذلك على مؤشرات أسعار المستهلكين، فقد تجد البنوك المركزية نفسها أمام مهمة أصعب، خصوصاً إذا تزامنت ضغوط الطاقة مع بقاء الاقتصاد قوياً.

وتخشى الأسواق من أن يضطر مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى الاحتفاظ بأسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول، أو حتى إعادة النظر في مسار السياسة النقدية إذا عاد التضخم إلى التسارع بصورة قوية. ويعد هذا السيناريو سلبياً بصفة خاصة لأسهم النمو والتكنولوجيا، لأن تقييماتها تعتمد بدرجة كبيرة على توقعات أرباح مستقبلية، وكلما ارتفعت أسعار الفائدة ارتفع معدل الخصم المستخدم لتقييم هذه الأرباح، ما يقلل القيمة الحالية للأسهم.

شهية المخاطر

قال توم هاينلين، محلل الاستثمار في إدارة الثروات لدى «يو.إس. بنك»، إن السوق تستفيد من

التفاؤل، إذ قفز خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنحو 5 % عند التسوية، ليصل إلى 82.13 دولار للبرميل. ويعكس هذا الصعود حجم علاوة المخاطر التي باتت الأسواق تضفيها إلى أسعار الطاقة، لأن المستثمرين لا يتعاملون فقط مع حجم الإمدادات المتاحة حالياً، وإنما مع احتمالات استمرار اضطراب النقل وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين. وتكتسب حركة أسعار الخام أهمية مضاعفة بالنسبة إلى سوق الأسهم الأمريكية، لأن استمرار ارتفاع النفط لا يفيد جميع القطاعات بصورة متساوية. ففي حين يمكن أن تستفيد شركات الطاقة من ارتفاع الأسعار، تواجه قطاعات النقل والصناعة والاستهلاك تكاليف أكبر، ما قد يضغط على هامش أرباحها. كما أن ارتفاع أسعار الوقود ينتقل تدريجياً إلى المستهلك، سواء عبر البنزين أو الشحن أو تكلفة السلع، وهو ما يعيد التضخم إلى واجهة الحسابات الاقتصادية بعد فترة كان المستثمرون يركزون فيها بصورة أكبر على اتجاه أسعار الفائدة والنمو.

سريعاً إلى اتفاق يعيد فتح مضيق هرمز أمام حركة شحن النفط بصورة طبيعية. وزادت المخاوف بعد أن طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إيران بدفع تعويضات عن الأشخاص الذين قال إن طهران قتلتهم خلال الحروب والهجمات والاحتجاجات، ما أضاف شرطاً جديداً إلى مسار تفاوضي معقد بالفعل. وفي المقابل، سبق أن طالبت إيران واشنطن بالالتزام بمجموعة شروط، من بينها تعويض طهران عن الأضرار التي لحقت بها منذ بدء الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على أراضيها قبل أكثر من خمسة أشهر. وأدى تبادل المطالب إلى خفض التوقعات بشأن الوصول إلى حل سريع، خصوصاً أن استمرار القيود على حركة الشحن عبر هرمز يعني بقاء جزء مهم من إمدادات الطاقة العالمية تحت مستوى مرتفع من المخاطر.

قفزة النفط

كان سوق النفط الأسرع في الاستجابة لتراجع

أنهت الأسهم الأمريكية تعاملات الاثنين على تراجع محدود، بعدما طغت المخاوف المرتبطة بأزمة مضيق هرمز على قوة الأرباح وهوامش الشركات، بالتزامن مع ضغوط تعرض لها قطاع الرقائق الإلكترونية، خصوصاً سهم «إنتل». وأظهر أداء المؤشرات الرئيسية أن المستثمرين باتوا أكثر حساسية لأي تطورات جيوسياسية يمكن أن تعيد أسعار الطاقة إلى الارتفاع، وما قد يترتب على ذلك من عودة الضغوط التضخمية وتشديد السياسة النقدية.

وأغلق مؤشر ناسداك المجمع منخفضاً بنسبة 0.32 %، بينما تراجع مؤشر ستاندر أند بورز 500 بنسبة 0.06 %، وانخفض داو جونز الصناعي 0.13 %. وجاءت التحركات محدودة من حيث النسب، لكنها عكست حالة من الحذر في سوق كانت تستفيد خلال الفترة الماضية من نتائج شركات قوية وتوقعات باستمرار نمو الأرباح.

ضغوط الرقائق

تعرضت أسهم شركات تصنيع أشباه الموصلات لضغوط خلال الجلسة، وكان سهم «إنتل» من أبرز مصادر الضعف بعدما أعلنت الشركة اعتزامها بيع أسهم لجمع 15 مليار دولار. وأشار الإعلان مخاوف من تخفيف ملكية المساهمين الحاليين نتيجة إصدار أسهم جديدة، كما أعاد تسليط الضوء على حجم الاحتياجات التمويلية التي تواجهها الشركات العاملة في صناعة الرقائق، في ظل الإنفاق الضخم المطلوب للحفاظ على القدرة التنافسية في سوق تتسارع فيها الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات. ويتميز قطاع أشباه الموصلات بحساسية مرتفعة تجاه تغير شهية المستثمرين للمخاطر، نظراً إلى التقييمات الكبيرة التي وصلت إليها بعض شركاتها خلال السنوات الأخيرة. ولذلك، فإن أي أخبار سلبية تتعلق بالتمويل أو الأرباح أو توقعات النمو يمكن أن تدفع المستثمرين إلى عمليات بيع أسرع من القطاعات الأكثر دفاعية. ويأتي تراجع أسهم الرقائق في وقت لا تزال فيه التكنولوجيا تمثل أحد المحركات الرئيسية لمؤشرات وول ستريت، ما يجعل أي هبوط جماعي في الشركات الكبرى قادراً على التأثير مباشرة في ناسداك، الذي يضم وزناً مرتفعاً لشركات التكنولوجيا.

أزمة هرمز

تزامنت الضغوط على قطاع التكنولوجيا مع تراجع تفاؤل المستثمرين بشأن إمكانية التوصل

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	232.79	236.49	231.68	-1.63	-0.70%	3.68M	10/08
مجموعة شيفرون	194.91	194.99	188.88	+8.35	+4.48%	13.67M	10/08
شركة كاتربيلر	837.58	854.93	835.86	-4.61	-0.55%	1.9M	10/08
مجموعة مايكروسوفت	506.06	513.73	502.27	+6.07	+1.21%	31.21M	10/08
شركة والت ديزني	103.18	104.80	102.80	-1.73	-1.65%	8.63M	10/08
شركة سيسكو سيستمز	122.57	124.71	122.27	+1.14	+0.94%	21.13M	10/08
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,034.51	1,045.43	1,030.07	-5.10	-0.49%	1.82M	10/08
جي بي مورغان تشيس وشركاه	359.79	359.99	356.50	+2.27	+0.63%	5.33M	10/08
شركة كوكا كولا	86.87	87.53	86.43	-0.18	-0.21%	13.71M	10/08
شركة ماكдонаلدز	273.72	275.75	270.36	-0.76	-0.28%	4.74M	10/08
شركة ميرك اند كو	130.92	130.98	128.24	+2.34	+1.82%	6.01M	10/08
مجموعة 3 إم	182.04	183.50	181.01	-0.86	-0.47%	1.94M	10/08
أبل	308.26	308.26	304.61	-5.07	-1.62%	44.81M	10/08
شركة أمازون دوت كوم	278.09	280.14	273.60	+3.61	+1.32%	35.73M	10/08
شركة أمجين	417.20	417.36	406.42	+6.25	+1.52%	1.96M	10/08

هرمز يحدد مزاج وول ستريت

تدخل الأسواق الأمريكية مرحلة حساسة يتداخل فيها الأداء القوي للشركات مع مخاطر سياسية يصعب التنبؤ بمسارها. وبينما تظل الأرباح المرتفعة عاملاً داعماً للأسهم، فإن أزمة هرمز أصبحت قادرة على تغيير شهية المستثمرين بسرعة من خلال تأثيرها المباشر في أسعار النفط والتضخم والفائدة. وسيظل اتجاه وول ستريت خلال الجلسات المقبلة مرتبطاً بمدى تقدم المفاوضات المتعلقة بالمضيق، إلى جانب أداء قطاع التكنولوجيا وقدرة شركات الرقائق على إقناع المستثمرين بأن الإنفاق الكبير سيقود إلى نمو مستدام. وفي حال التوصل إلى اتفاق يسمح بعودة حركة شحن النفط، فقد تتراجع أسعار الطاقة ويعود المستثمرون إلى التركيز على الأرباح. أما استمرار التصعيد، فقد يبقى النفط مرتفعاً ويعزز الضغوط التضخمية، ويجعل أسهم التكنولوجيا الأكثر عرضة لجولات جديدة من التقلب.

المؤشر «ستوكس 600» يرتفع طفيفاً بدعم من مكاسب النفط والغاز

مكاسب قطاع الطاقة تعيد التوازن للأسهم الأوروبية

1 أسعار الخام تسجل أعلى مستوياتها منذ بداية الشهر

2 التصعيد الكلامي بين واشنطن وطهران يعقد جهود التهدئة

مما جعل المحركات الكلية والبيانات الاقتصادية القادمة هي الوجه الرئيسي لسيولة الأسواق.

وتوضح هذه الفروقات القطاعية التوجه الانتقائي للمستثمرين؛ حيث تم تفضيل الشركات ذات القدرة على تمرير التكاليف المرتفعة على حساب القطاعات الحساسة لارتفاع أسعار المستهلكين.

بيانات مرتقبة وأداء الكون

ينتظر المتعاملون بكثير من الاهتمام البيانات الاقتصادية الحيوية المقررة هذا الأسبوع، وفي مقدمتها بيانات التوظيف والناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، إلى جانب بيانات أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، للاستدلال بها على اتجاهات أسعار الفائدة المقبلة.

وعلى صعيد أداء الشركات الفردية، برز سهم شركة «ألكون» (Alcon) المتخصصة في أجهزة ومعدات العناية بالعيون، حيث قفز بنسبة 5.7% عقب إعلان الشركة السويسرية-الأمريكية عن رفع توقعاتها للأداء المالي والنتائج السنوية.

وأظهر رفع التوقعات قدرة الشركة على تحقيق نمو مستدام والاستفادة من قوة الطلب في قطاع الرعاية الصحية، مما جعلها واحدة من أبرز النقاط المضيئة خلال جلسة التداول.

وبصورة عامة، تبقى الأسواق الأوروبية متحفزة في انتظار نتائج بيانات التضخم والنمو، والتي ستحدد بصورة واضحة مدى قدرة الأسهم على مواصلة المكاسب في ظل الاستقطاب الجيوسياسي القائم.

ارتفعت الأسهم الأوروبية قليلاً خلال تعاملات يوم الثلاثاء، مدعومة بمكاسب ملموسة في أسهم قطاع الطاقة، بالتزامن مع استمرار صعود أسعار النفط نتيجة حالة عدم اليقين المخيمة على منطقة الشرق الأوسط. وفي المقابل، أثر المستثمرون التريث والتعامل بحذر في انتظار صدور حزمة من البيانات الاقتصادية الهامة المرتقبة في وقت لاحق هذا الأسبوع، للحصول على دلائل جديدة بشأن مسار النمو والتضخم واتجاهات السياسة النقدية للبنوك المركزية.

وسجل المؤشر «ستوكس 600» الأوروبي ارتفاعاً بنسبة 0.1% ليصل إلى 661.39 نقطة بحلول الساعة 07:17 بتوقيت جرينتش. وترافق هذا الأداء المتوازن مع مراقبة حثيثة من قبل الأسواق للتطورات الجيوسياسية وتأثيرها المباشر على تكاليف الشحن وسلاسل الإمداد العالمية.

مكاسب الطاقة والملاحة

وفر الارتفاع المتواصل في أسعار الطاقة دعماً قوياً لأسهم شركات النفط والغاز في البورصات الأوروبية؛ حيث صعد مؤشر القطاع بنسبة 1% بالتوازي مع وصول أسعار الخام إلى أعلى مستوياتها منذ بداية هذا الشهر.

ورغم هذه المكاسب المباشرة لقطاع الطاقة، إلا أن المخاوف القائمة من أن يؤدي الاضطراب المطول في حركة الشحن عبر مضيق هرمز إلى إعادة تغذية التضخم وتقويض مسار تيسير السياسة النقدية، قد حذت من الرغبة العامة لدى المتعاملين في زيادة التعرض للمخاطر.

وتنعكس هذه المعادلة في خوف الأسواق من أن يمتد الأثر السلبي لارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري إلى بقية القطاعات الاقتصادية، مما يضغط على هوامش الأرباح التشغيلية للشركات الأوروبية. وتظل النظرة إلى قطاع الطاقة كأحد أدوات التحوط المباشرة في المحافظ الاستثمارية كلما ارتفعت درجة المخاطر السياسية والأمنية في إقليم إنتاج وتصدير الخام.

تعقيدات أزمة هرمز

على الجانب السياسي، تلقت الأسواق

إشارات تصعيدية بعد رد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على شروط إيران لإبرام اتفاق، بمطالبته أن تدفع الجمهورية الإسلامية تعويضات عن سقوط قتلى في الحروب والهجمات والاحتجاجات. ويُعتقد أن هذا التصعيد الكلامي والمطالب المتبادلة بين الطرفين من شأنها أن تزيد من تعقيد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إعادة فتح مضيق هرمز واستعادة نمط الملاحة الطبيعي لنقل النفط والسلع.

وأثار هذا انسداد التنازلات قلقاً لدى

المستثمرين من أن يمتد وقت الأزمة لعدة أشهر، مما يحافظ على وجود علاوة مخاطر مرتفعة في أسعار الوقود والطاقة العالمية. ويشكل استمرار الأزمة تهديداً حقيقياً لوتيرة التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو، نظراً لاعتماد الصناعات الأوروبية المباشر على خطوط الإمداد القادمة عبر الممرات البحرية الحيوية.

تباين أداء القطاعات

شهدت القطاعات الرئيسية في البورصات الأوروبية تحركات متباينة

مكاسب قطاع الرقائك تدعم البورصات

تباين الأسهم الآسيوية وسط تعقيدات أزمة هرمز

1 البنك المركزي الأسترالي يثبت الفائدة عند 4.35% لتعزيز الاستقرار النقدي

2 صفقات الاستحواذ الكبرى تنتعش في وول ستريت رغم ضغوط سهم «إنتل»

ستريت يوم الاثنين بشكل طفيف، حيث هبط مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» و«داو جونز» بنسبة 0.1% لكل منهما، بينما انخفض مؤشر «ناسداك» بنسبة 0.3%، على الرغم من قوة نتائج أرباح الشركات التي تشير تقديرات «فاكتسيت» إلى نموها بنسبة 50% على أساس سنوي.

وشهدت الجلسة تحركات لافتة في أسهم بعض الشركات، حيث ارتفع سهم «بيركشاير هاثاواي» بنسبة 1.5% عقب نتائج إيجابية، وقفز سهم «مارين ماكس» بنسبة 46.1% بعد الموافقة على استحواذ شركة تابعة لـ «بلاكستون» عليها بصفقة نقدية بلغت 1.5 مليار دولار.

كما قفز سهم «فاريكس إيميجنج» بنسبة 48.8% إثر إعلان «نيلداين» تكنولوجيا «الاستحواذ عليها نقداً، بينما حد سهم «إنتل» من مكاسب القطاع بعد هبوطه بنسبة 4.1% عقب خطتها لبيع أسهم بقيمة 15 مليار دولار التمويل استثماراتها.

وتتجه أنظار المستثمرين حالياً إلى بيانات التضخم الأمريكية لشهر يوليو المتوقع صدورها يوم الأربعاء، والتي يرجح الاقتصاديون تباطؤها إلى 3.4%، مما قد يقلل الضغوط على الفيدرالي ويحدد اتجاه الأسواق في الجلسات القادمة.

ملموس ضمن استقرار الإمدادات.

أداء البورصات الآسيوية

على صعيد المؤشرات الآسيوية، ارتفع مؤشر «كوسبي» في كوريا الجنوبية بنسبة 0.7% ليصل إلى 6345.53 نقطة، بدعم رئيسي من القفزة القوية لسهم شركة «سامسونغ إلكترونيكس» بنسبة 4.1%، إلى جانب صعود سهم «إس كيه هاينكس» بنسبة 0.4%.

وفي المقابل، تراجع مؤشر «هانغ سنغ» في هونغ كونغ بنسبة 1% ليصل إلى 25677.11 نقطة، كما هبط مؤشر «شنغهاي المركب» الصيني بنسبة 0.9% مسجلاً 3932.93 نقطة تحت ضغط المخاوف الاقتصادية.

وفي أستراليا، زاد مؤشر «ستاندرد آند بورز/مؤشر أستراليا 200» بنسبة 0.2% ليصل إلى 9250.60 نقطة، متأثراً بقرار البنك المركزي الأسترالي الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند 4.35% دون تغيير. أما في باقي المنطقة، فقد حقق مؤشر «تايبكس» التايواني مكاسب بنسبة 0.4%، بينما انخفض مؤشر «سينسكس» الهندي بنسبة 0.6% وسط تباين واضح في اتجاهات رؤوس الأموال.

تحركات وول ستريت والصفقات

تراجعت المؤشرات الرئيسية في وول

المؤشرات الآسيوية بين المكاسب والخسائر عقب التراجع المحدود للأسواق الأمريكية عن مستوياتها القياسية، بالتزامن مع إغلاق سوق طوكيو بمناسبة عطلة رسمية.

ارتفاع النفط وأزمة هرمز

واصلت أسعار النفط مسارها الصاعد، حيث ارتفع خام برنت بنسبة 1.5% ليصل إلى 89.01 دولار للبرميل، فيما صعد خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 1.7% مسجلاً 83.54 دولار للبرميل، امتداداً لارتفاع برنت الحاد بنسبة 5% يوم الاثنين.

ويعكس هذا التذبذب الحاد في الأسعار، والتي تراوحت أخيراً بين 72 و102 دولار للبرميل، حساسية الأسواق العالية تجاه أي تقلبات في الآمال المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق يتيح للملاحة النقدية والبتروولية الخروج بحرية من منطقة الشرق الأوسط.

وتتخوف الأسواق من أن استمرار عرقلة الملاحة عبر هذا الشريان الحيوي سينعكس مباشرة على تكاليف الطاقة والشحن عالمياً، ما يعيد مخاوف التضخم للواجهة ويؤثر سلباً على سلاسل التوريد الممتدة إلى الأسواق الآسيوية الصناعية.

ويتوقع المتعاملون أن تظل أزمة هرمز المحرك الأساسي لتقلبات أسعار الخام حتى ظهور معالم اتفاق دبلوماسي

وتأتي هذه التحركات وسط حالة من عدم اليقين والمخاوف بشأن التوقيت الزمني لإعادة فتح مضيق هرمز واستئناف وتراجعت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية بشكل طفيف، في حين تراجعت

وتأتي هذه التحركات وسط حالة من عدم اليقين والمخاوف بشأن التوقيت الزمني لإعادة فتح مضيق هرمز واستئناف

شهدت الأسهم الآسيوية تبايناً في أدائها خلال تعاملات يوم الثلاثاء، بالتزامن مع استمرار صعود أسعار النفط في أعقاب القفزة الحادة التي سجلتها فسي الجلسة السابقة.



50 % من وظائف المبتدئين مهددة خلال خمس سنوات

الذكاء الاصطناعي يهدد نصف وظائف المبتدئين

- 1 أصحاب رأس المال قد يحصدون غالبية مكاسب الابتكار
- 2 العمال الأعلى خبرة يحققون عوائد أكبر بالتكنولوجيا الجديدة



- 3 وظائف جمع البيانات قد تستوعب عمالة منخفضة المهارات
- 4 فجوات الإنتاجية تهدد الحراك الاجتماعي عبر الأجيال مستقبلاً
- 5 فائض العمالة قد يخفض أجور الوظائف محدودة المهارات
- 6 70 % من قيمة الاختراعات الجديدة تتحول إلى أرباح

الجيل التالي، إذ تشير دراسات إلى أن الصدمات التي تصيب أجور الآباء يمكن أن تؤثر سلباً في تنمية مهارات الأبناء. وعندها لا تعود المشكلة مجرد فجوة مؤقتة في الدخل، وإنما تتحول إلى آلية يمكن أن تنقل عدم المساواة الاقتصادية من جيل إلى آخر.

الذكاء الاصطناعي يعيد رسم خريطة الثروة

لن يكون السؤال الاقتصادي الأهم خلال السنوات المقبلة ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيقضي على الوظائف فحسب، بل من سيحصل على القيمة الهائلة التي يمكن أن تنتج عن زيادة الإنتاجية. فإذا توزعت المكاسب بين الشركات والعمال والمستهلكين، فقد تصبح التكنولوجيا محركاً واسعاً للنمو وتحسين مستويات المعيشة.

أما إذا تركزت العوائد لدى مالكي النماذج ومراكز البيانات ورأس المال وأصحاب المهارات النادرة، بالتزامن مع تراجع أجور قطاعات واسعة وانخفاض الاستثمار في مهاراتها، فقد تتسع الفجوات الاقتصادية بصورة يصعب عكسها لاحقاً. وهنا يصبح التحدي أمام الحكومات ليس إبطاء الذكاء الاصطناعي، وإنما ضمان ألا تتحول ثورة الإنتاجية إلى ثورة في عدم المساواة، وألا تصبح مخاوف «الطبقة الدنيا الدائمة» المتداولة في سان فرانسيسكو واقعاً اقتصادياً طويل الأمد.

مجاله. ويصبح التأثير غير المباشر للأتمتة مهماً بقدر التأثير المباشر، لأن المنافسة بين العمال قد تعيد تشكيل مستويات الأجور في قطاعات واسعة. وفي المقابل، قد يولد اقتصاد الذكاء الاصطناعي وظائف جديدة، بما في ذلك أعمال جمع البيانات وتصنيفها وتجميعها وإعدادها لتدريب النماذج. إلا أن طبيعة هذه الوظائف ومستويات أجورها ومدى قدرتها على تعويض الوظائف المفقودة لا تزال غير واضحة، خصوصاً مع تطور قدرات الأنظمة على أتمتة مزيد من المهام.

مهارات متراجعة

يتمثل أحد المخاطر بعيدة المدى في أن يؤدي انخفاض عوائد العمل لبعض الفئات إلى تقليص الاستثمار في رأس المال البشري. فالعامل الذي يرى أن التدريب أو التعليم الإضافي لن يؤدي إلى زيادة ملموسة في دخله قد يصبح أقل استعداداً لإنفاق الوقت والمال على تطوير مهاراته. وتشير الأبحاث إلى أن العمال ذوي الدخل المنخفضة يستثمرون بالفعل في رأس المال البشري بمعدلات أقل، وهو ما يحد من فرص انتقالهم إلى وظائف أعلى إنتاجية وأفضل أجراً. وإذا أدى الذكاء الاصطناعي إلى توسيع الفجوة في الإنتاجية والدخل، فقد تصبح هذه المشكلة أكثر حدة. والأخطر أن التأثير قد يمتد إلى

إلى موظفين كانوا يتقاضون أجوراً مرتفعة بالفعل ويمتلكون على الأرجح مستويات أعلى من الخبرة. وإذا تكرر هذا النمط مع الذكاء الاصطناعي على نطاق أكبر، فقد تستفيد منه ثلاث مجموعات بصورة خاصة: الشركات المالكة للنماذج والمنصات، والمستثمرون في البنية التحتية ومراكز البيانات، وأصحاب الخبرات النادرة القادرون على استخدام التكنولوجيا لتعزيز إنتاجيتهم. أما العمال الذين يمكن للأنظمة الجديدة أداء مهامهم بسهولة فقد يواجهون الاتجاه المعاكس، إذ تتراجع قدرتهم التفاوضية بشأن الأجور كلما أصبح استبدال عملهم أقل تكلفة، وهو ما قد يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين رأس المال والعمل لمصلحة الأول.

ضغوط الأجور

قد تظهر تداعيات أخرى حتى في الوظائف التي لا يستطيع الذكاء الاصطناعي استبدالها مباشرة. فإذا فقدت أعداد كبيرة من الموظفين أعمالها في قطاعات معينة، فسيُتجه هؤلاء إلى البحث عن وظائف أخرى، ما يزيد المعروض من العمالة في قطاعات أقل تأثراً بالتكنولوجيا ويضع ضغوطاً نزولية على الأجور. وبذلك يمكن أن يتضرر عامل لا يستخدم الذكاء الاصطناعي في وظيفته أصلاً نتيجة دخول أعداد أكبر من الباحثين عن العمل إلى

لمهارات أخرى. وهنا تظهر إمكانية أن يصبح الذكاء الاصطناعي أداة لتعميق الفجوة داخل سوق العمل بدلاً من التأثير المتساوي في الموظفين. وخلصت دراسة أعدها ديفيد أوتور ونيل طومسون إلى أن الأتمتة يمكن أن ترفع الأجور عندما تحل محل مهام تتطلب مستويات منخفضة من الخبرة، لكنها قد تخفضها عندما تستبدل مهام تعتمد على مستويات مرتفعة من الخبرة. وبالتالي، يتوقف الأثر النهائي إلى حد كبير على طبيعة العمل ومدى قدرة الإنسان على الاحتفاظ بميزة معرفية أو مهارية أمام الآلة.

وأظهرت دراسة حديثة أجرتها «أنثروبيك» اتجاهًا مماثلاً، إذ حقق المستخدمون الأكثر خبرة عوائد أكبر عند استخدام «كلود كود». ويشير ذلك إلى احتمال أن تصبح التكنولوجيا عاملاً مضاعفاً للخبرة، بحيث تمنح الموظف الماهر قدرة إنتاجية أكبر بدلاً من أن تجعل جميع المستخدمين متساوين.

أرباح الابتكار

تكشف التجارب السابقة مع الابتكارات عن إمكانية تركيز جزء كبير من القيمة الجديدة لدى أصحاب الشركات ورأس المال. فالدراسة المتعلقة ببراءات الاختراع أظهرت أن معظم الزيادة التي وصلت إلى العمال أنفسهم لم تتوزع بالتساوي أيضاً، وإنما ذهبت بصورة أساسية

منها الخريجون والشباب إلى سوق العمل، ويكتسبون عبرها الخبرات التي تسمح لهم بالانتقال لاحقاً إلى مواقع أكثر تخصصاً وأعلى أجراً. وإذا أصبحت الشركات قادرة على تكليف أنظمة الذكاء الاصطناعي بالأعمال التي يؤديها الموظفون في بداية مسيرتهم، فإن المشكلة لن تقتصر على فقدان عدد من الوظائف، بل قد تمتد إلى إضعاف المسار التقليدي لبناء الخبرة المهنية. وفي هذه الحالة، قد يواجه الداخلون الجدد إلى سوق العمل صعوبة في الحصول على الفرصة الأولى التي تمكنهم من تطوير مهاراتهم، بما يخلق فجوة بين أصحاب الخبرة والعمال الذين لم تتح لهم فرصة اكتسابها.

لكن هذه السيناريوهات لا تزال موضع نقاش اقتصادي واسع، إذ لا توفر بيانات سوق العمل الحالية دليلاً حاسماً على أن الذكاء الاصطناعي أحدث بالفعل تحولاً جذرياً في معدلات التوظيف، كما يرى اقتصاديون أن تأثير التكنولوجيا قد يكون أقل حدة من التوقعات المنتشرة في قطاع التقنية.

فجوة الخبرات

لا يعني انتشار الذكاء الاصطناعي بالضرورة تراجع أجور جميع العاملين، إذ تشير الأبحاث إلى أن التكنولوجيا قد تمنح بعض أصحاب المهارات مكاسب كبيرة، في الوقت الذي تضعف فيه القيمة الاقتصادية

تتصاعد داخل أوساط التكنولوجيا في منطقة خليج سان فرانسيسكو مخاوف من أن يقود الانتشار المتسارع للذكاء الاصطناعي إلى إعادة تشكيل سوق العمل بصورة تتجاوز مجرد اختفاء بعض الوظائف أو تغيير طبيعتها، لتصل إلى نشوء فجوة اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد بين فئة صغيرة تمتلك التكنولوجيا ورأس المال والخبرات، وقطاع واسع من العمال تتراجع قدرته على تحقيق دخل مناسب من العمل.

وتستند هذه المخاوف إلى سيناريو يفترض أن التطور نحو أنظمة ذكاء اصطناعي أكثر استقلالية، بالتزامن مع انتشار الروبوتات المتقدمة، سيُتيح للشركات إحلال التكنولوجيا محل أعداد متزايدة من الموظفين. ومع امتلاك نخبة محدودة لمنصات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات ومصادر الطاقة اللازمة لتشغيلها، قد تنتقل حصة أكبر من الثروة والدخل من العمل إلى رأس المال، وهو ما يؤثر الحديث عن احتمال ظهور ما يوصف بـ«طبقة دنيا دائمة».

وظائف المبتدئين

أثار داريو أمودي، الرئيس التنفيذي لشركة «أنثروبيك»، جدلاً واسعاً بعدما قدر أن نصف الوظائف المكتتبية للمبتدئين قد تتعرض للاضطراب خلال خمس سنوات. وتكتسب هذه الفئة أهمية خاصة لأن الوظائف الأولية تمثل عادة البوابة التي يدخل

ملكية التكنولوجيا

لا يوزع عوائده بالتساوي. فقد أظهرت دراسة تناولت براءات الاختراع المسجلة في أوائل العقد الأول من القرن الحالي أنه مقابل كل دولار من القيمة المضافة الناتجة عن اختراع جديد، حصل العمال على نحو 30 سنتاً فقط، فيما تحولت 70 سنتاً إلى أرباح.

استثمارات ضخمة في الرقائق ومراكز البيانات والكهرباء والشبكات، وهو ما يمنح أصحاب رأس المال قدرة أكبر على الاستفادة من مكاسب الإنتاجية مقارنة بالعمال الذين لا يمتلكون أصولاً مماثلة. وتشير بعض الأدلة التاريخية إلى أن الابتكار

يتملكون هذه الأصول قد يستحوذون على حصة متزايدة من الدخل الناتج عن الاقتصاد الجديد. وتصبح هذه المسألة أكثر أهمية مع ارتفاع تكلفة بناء البنية التحتية اللازمة لتطوير وتشغيل النماذج المتقدمة، إذ يتطلب القطاع

تقوم أكثر السيناريوهات تشاؤماً على أن القيمة الاقتصادية التي سيولدها الذكاء الاصطناعي لن تتوزع بالتساوي. فإذا أصبحت النماذج المتقدمة ومراكز البيانات والبنية التحتية للطاقة عناصر رئيسية في الإنتاج، فإن الشركات والمستثمرين الذين

10 إلى 40 ألف قطعة سكنية تطرح سنوياً

«التوازن العقاري» يعيد رسم خريطة إسكان الرياض

1 زيادة المعروض تستهدف كبح ضغوط أسعار العقارات بالعاصمة

2 التمويل والتشييد مرشحان للاستفادة من توسع البرنامج السكني



دخل سوق الإسكان في الرياض مرحلة جديدة مع بدء استقبال طلبات السنة الثانية من «برنامج التوازن العقاري»، في خطوة تعزز توجه العاصمة السعودية نحو معالجة تحديات السوق عبر زيادة المعروض من الأراضي السكنية، بالتوازي مع السياسات التنظيمية والتمويلية الرامية إلى توسيع فرص التملك أمام المواطنين.

وأعلنت الهيئة الملكية لمدينة الرياض، الاثنين، استقبال طلبات السنة الثانية من البرنامج، اعتباراً من الأحد 16 أغسطس الجاري وحتى نهاية الثلاثاء 15 سبتمبر المقبل، عبر المنصة الإلكترونية المخصصة، استمراراً لتنفيذ توجيهات ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن في القطاع العقاري بالعاصمة.

وكانت الهيئة قد أطلقت منصة «التوازن العقاري» في الرياض بموجب أمر سام يقضي بتوفير أراضٍ سكنية مخططة ومطورة للمواطنين، بواقع يتراوح بين 10 آلاف و40 ألف قطعة سنوياً على مدى السنوات الخمس المقبلة، وبأسعار لا تتجاوز 1500 ريال، ما يعادل نحو 400 دولار، للمتر المربع.

ويستهدف البرنامج زيادة المعروض من الأراضي بأسعار محددة، بما يسهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتعزيز قدرة المواطنين على التملك السكني داخل الرياض، في ظل النمو المتسارع الذي تشهده العاصمة. ويأتي استمرار البرنامج في وقت

للمستفيدين، بما يضمن اكتمال الحلقة بين الحصول على الأرض وتشديد السكن، ويحول زيادة المعروض من الأراضي إلى توسع فعلي في الوحدات السكنية المتاحة. ومن شأن ذلك أن يعزز قدرة البرنامج على إحداث تأثير أوسع في السوق، عبر زيادة المخزون السكني وتخفيف ضغوط الطلب، بالتزامن مع استمرار التوسع الاقتصادي والعمراني الذي تشهده العاصمة السعودية.

منظمة يمنح المواطنين خيارات أوسع، ويحد من تأثير ندرة الأراضي في دفع الأسعار إلى مستويات مرتفعة. ويرى الجاسر أن الأثر الحقيقي للبرنامج سيصبح أكثر وضوحاً على المدى المتوسط، عندما تتحول الأراضي المخصصة للمستفيدين إلى مساكن فعلية، وليس بمجرد انتقال ملكيتها. وأكد أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على تسهيل عمليات البناء وتوفير الحلول التمويلية المناسبة

خالد الجاسر، إن تأثير «برنامج التوازن العقاري» لا يقتصر على سوق الأراضي، بل يمتد إلى قطاعات التمويل والتشييد ومواد البناء والخدمات المرتبطة بالسكن، بما يدعم النشاط الاقتصادي ويعمق دورة الاستثمار داخل الرياض. وأوضح أن قوة البرنامج تكمن في معالجة أصل المشكلة عبر زيادة المعروض، مشيراً إلى أن ارتفاع عدد الأراضي السكنية المتاحة بصورة

محددة، بما يمنح المواطنين خيارات أوسع للبناء والتملك. وأكد مختصون أن زيادة الأراضي المتاحة يمكن أن تنعكس تدريجياً على حركة الأسعار، وتحد من الضغوط الناجمة عن محدودية المعروض، خصوصاً مع استمرار النمو السكاني واتساع النشاط الاقتصادي في العاصمة. وقال المختص في الشأن العقاري رئيس مجموعة «أماكن الدولية»

تواصل فيه الرياض توسعها السكاني والاقتصادي والعمراني، مدفوعة بالمشروعات الكبرى والاستثمارات المتسارعة، ما يرفع الحاجة إلى زيادة متوازنة ومستدامة في المعروض العقاري لتلبية الطلب المتنامي على السكن. ويراهن البرنامج على معالجة أحد أبرز العوامل المؤثرة في تكلفة المسكن، والمتمثل في أسعار الأراضي، من خلال طرح أراضٍ مخططة ومطورة بأسعار

القاهرة سددت للصندوق أكثر من 16 مليار دولار

مصر تقلص مديونيتها لصندوق النقد الدولي

• المراجعة الأخيرة للبرنامج المصري مرتقبة في نوفمبر المقبل



مستوى الخبراء في نهاية يونيو الماضي. وتأتي موافقة المجلس ضمن حزمة التمويلات المخصصة لمصر، والتي تشمل اتفاق تسهيل ممدد بقيمة 8 مليارات دولار، إلى جانب تمويل بنحو 1.3 مليار دولار في إطار تسهيل الصلاصة والاستدامة.

ورغم تراجع مديونية مصر المباشرة للصندوق النقد، تواجه الموازنة العامة ضغوطاً متزايدة نتيجة ارتفاع التزامات خدمة الدين، إذ تقدر قيمة الفوائد وأقساط القروض المحلية والأجنبية المطلوب سدادها خلال العام المالي 2026-2027 بنحو 5.23 تريليون جنيه، بزيادة سنوية تبلغ 19.3%. وتشمل هذه الالتزامات نحو 2.8 تريليون جنيهه لأقساط وإهلاك القروض، بارتفاع 34.7% على أساس سنوي، إضافة إلى فوائد بقيمة 2.419 تريليون جنيه، بزيادة 5.3%، وفق بيانات حكومية.

وتمثل القروض الأجنبية نحو 12% من إجمالي الأقساط المستحقة خلال العام المالي، بقيمة تصل إلى 337.44 مليار جنيه. وتستند تقديرات الأقساط الأجنبية إلى افتراض متوسط لسعر الصرف عند 47 جنيهاً للدولار، ما يجعل تكلفة السداد عرضة للارتفاع حال تراجع قيمة العملة المصرية أمام الدولار.

وفي الوقت نفسه، ارتفع رصيد الدين الخارجي لمصر بنسبة 0.5% خلال الربع الأول من العام الجاري، بما يعادل نحو 868 مليون دولار، ليصل إلى 164.78

تراجعت مديونية مصر لصندوق النقد الدولي إلى 9.3 مليار دولار بنهاية يونيو 2026، بعدما سددت البلاد أكثر من 16 مليار دولار للصندوق منذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي في 2016، في وقت تستعد فيه القاهرة للمراجعة الثامنة والأخيرة للبرنامج الحالي خلال نوفمبر المقبل.

وقال المدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي وممثل المجموعة العربية بالصندوق محمد معيط، إن مصر تلقت تمويلات من المؤسسة الدولية بإجمالي 25.3 مليار دولار منذ بداية برنامجها مع الصندوق وحتى الآن.

ويأتي انخفاض المديونية في وقت تواصل فيه الحكومة المصرية تنفيذ برنامجها الاقتصادي، بالتزامن مع ضغوط كبيرة تفرضها تكاليف خدمة الدين المحلي والخارجي على الموازنة العامة. وتوقع معيط إتمام المراجعة الثامنة والأخيرة للبرنامج الحالي مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر المقبل، بعد حصول مصر الأسبوع الماضي على نحو 1.8 مليار دولار مرتبطة بالمراجعة السابعة لاتفاق تسهيل الصندوق الممدد والمراجعة الثانية ضمن تسهيل الصلاصة والاستدامة.

وكان المجلس التنفيذي لصندوق النقد قد وافق على المراجعتين، ما أتاح للسلطات المصرية سحب تمويل يعادل نحو 1.8 مليار دولار، عقب توصل الجانبين إلى اتفاق على

الثامنة المقررة في نوفمبر لإنهاء البرنامج. ويضع ذلك الأشهر المقبلة تحت أنظار المستثمرين، مع ترقب مدى تقدم الإصلاحات وقدرة الحكومة على إدارة أعباء الدين، بالتزامن مع استمرار سداد الالتزامات الخارجية والحفاظ على استقرار المؤشرات المالية والاقتصادية.

مع صندوق النقد بمتابعة وثيقة من جانب المستثمرين الأجانب، نظراً إلى ارتباطها بالإفراج عن شرائح التمويل، فضلاً عن كونها مؤشراً على تقييم المؤسسة الدولية لمسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وتعد المراجعة السابعة قبل الأخيرة ضمن الاتفاق الحالي، فيما ينتظر أن تمهد المراجعة

مليار دولار بنهاية مارس، وفق بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. وتعكس هذه الأرقام استمرار الضغوط المرتبطة بخدمة المديونية، رغم التراجع المسجل في الالتزامات المستحقة لصندوق النقد الدولي. وتحظى المراجعات الدورية لبرنامج مصر

6 آلاف مؤسسة تواجه اختبار البقاء خلال العقد

الاندماجات تعيد رسم خريطة الجامعات الأمريكية

1 خصومات الرسوم الجامعية بلغت 57% بالعام الدراسي الأخير

2

خريجو المدارس الثانوية سينخفضون 13% بحلول 2041



الخاصة غير الهادفة للربح، حيث بلغت 34%، مقابل 7% فقط لدى المؤسسات الحكومية. ويكشف هذا الفارق أن الجامعات الخاصة تواجه مستوى أكبر من المخاطر المالية، بسبب اعتمادها الكبير على الرسوم الدراسية وضعف الدعم الحكومي المباشر.

البحث عن الحجم

ليست جميع عمليات الاندماج نتيجة ضعف مالي، إذ تلجأ مؤسسات صاعدة أيضاً إلى الاستحواذ باعتباره أداة للنمو وبناء حضور عالمي. وفي سوق تتجه تدريجياً إلى مكافأة المؤسسات الأكبر والأكثر شهرة، يصبح الحجم وسيلة لتعزيز العلامة الأكاديمية وتوسيع قاعدة الطلاب. وتعد جامعة نورث إيسترن نموذجاً بارزاً لهذا الاتجاه، بعدما تحولت من مؤسسة محلية في بوسطن إلى جامعة أكثر انتقائية وحضوراً، مستفيدة من نجاح برنامج «التعليم التعاوني» الذي يتيح للطلاب العمل في وظائف جيدة الأجر قبل التخرج.

ميزة تنافسية

يرى رئيس جامعة نورث إيسترن جوزيف عون أن المؤسسات التي تتمتع بتميز واضح في علامتها الأكاديمية تحقق أداء أفضل في البيئة الحالية، بينما تواجه المؤسسات التي تفتقر إلى هذه الميزة ضغطاً متزايداً.

وتحاول الجامعة بناء نموذج يعتمد على الجمع بين الدراسة الأكاديمية والخبرة العملية، وهو ما يمنح الطلاب مهارات أكثر ارتباطاً بسوق العمل. ويكتسب هذا النهج أهمية متزايدة مع تصاعد التساؤلات بشأن قدرة الشهادة الجامعية وحدها على ضمان فرص مهنية جيدة.

كما أن إنشاء شبكة من الفروع في مدن ودول مختلفة يسمح للمؤسسة بجذب شرائح جديدة من الطلاب، والاستفادة من علامتها التجارية في أكثر من سوق، وتحقيق وفورات الحجم عبر مشاركة الموارد والبرامج والإدارة.

خصومات واسعة

في محاولة للحفاظ على أعداد الملحقين، لجأت الجامعات الخاصة غير الهادفة للربح إلى تقديم خصومات كبيرة على الرسوم الدراسية، بلغ متوسطها 57% خلال العام الدراسي 2025 - 2026.

ورغم أن هذه السياسة تساعد في جذب الطلاب، فإنها تقلص الإيرادات الفعلية التي تحصل عليها المؤسسة من كل طالب، ما يؤدي إلى ضغوط إضافية على الميزانية، خصوصاً عندما تكون الجامعة مثقلة بالديون أو لديها نفقات ثابتة مرتفعة. وتزداد المشكلة مع تراجع التمويل الحكومي للتعليم، إذ خُصّص مساحاً لمُسؤولي التعليم العالي في الولايات إلى أن القطاع لا يزال يواجه انخفاضاً في الدعم، إلى جانب حاجة متزايدة إلى تحقيق كفاءة تشغيلية أكبر، وهو ما يدفع المؤسسات نحو خفض التكاليف أو البحث عن شركاء للاندماج.

قرارات صعبة

تعكس الأرقام حجم التحول داخل القطاع، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن نحو 20% من رؤساء الكليات والجامعات دخلوا في مناقشات جادة بشأن الاندماج خلال عام 2025.

وكانت النسبة أعلى بكثير بين المؤسسات

المؤسسات على الاعتماد على الطلاب الدوليين، مع تغير البيئة السياسية المتعلقة بالهجرة وإعادة كثير من الأسر الأجنبية تقيم الولايات المتحدة كوجهة للدراسة، ما أفقد بعض الجامعات مصدراً مهماً للإيرادات.

تراجع الطلاب

يشكل العامل الديموغرافي أحد أكبر التحديات بعيدة المدى للقطاع. فقد انخفض إجمالي أعداد الملحقين بالكليات الأمريكية بنسبة 11% بين عامي 2010 و2021،

ورغم حدوث تعاف محدود بعد ذلك، فإن التوقعات تشير إلى استمرار الضغوط خلال السنوات المقبلة.

وتشهد الولايات المتحدة حالياً تخرج نحو 3.9 ملايين طالب من المدارس الثانوية سنوياً، إلا أن هذا الرقم قد يكون بلغ ذروته بالفعل. وتتوقع دراسة حديثة انخفاض العدد إلى نحو 3.4 ملايين طالب بحلول عام 2041، ما يعني تراجعاً يقارب 13%. ويمثل هذا الانخفاض تهديداً مباشراً للجامعات التي تعتمد بصورة رئيسية على الرسوم الدراسية، لأن تقلص عدد الطلاب يعني منافسة أكثر حدة على كل متقدم، وقد يدفع المؤسسات الأقل شهرة إلى تقديم مزيد من التخفيضات والمساعدات المالية.

الطلاب الجامعة دون شهادة، بينما ظلوا مطالبين بسداد قروض كبيرة. ومع الوقت، انتقلت الضغوط إلى الجامعات الخاصة غير الهادفة للربح، خصوصاً تلك التي تفرض رسوماً مرتفعة ولا تمتلك علامة أكاديمية قوية أو تخصصات تمنحها ميزة واضحة في السوق. وأصبح هذا النوع من المؤسسات الأكثر عرضة لفقدان الطلاب لصالح الجامعات الحكومية أو البرامج الأقل تكلفة.

تكلفة مرتفعة

تواجه الجامعات الخاصة متوسطة الحجم معضلة مالية متزايدة، إذ تصل تكلفة الدراسة والإقامة في بعضها إلى عشرات الآلاف من الدولارات سنوياً، وتتجاوز 100 ألف دولار في حالات محدودة، بينما يجد كثير من الطلاب وأسرهم صعوبة متزايدة في تبرير هذه التكلفة.

وخلال العقدين الماضيين، اقترضت جامعات عديدة مبالغ ضخمة لتوظيف إداريين وبناء منشآت حديثة وفاخرة بهدف جذب الطلاب القادرين على دفع الرسوم كاملة، بمن فيهم الطلاب الأجانب. غير أن هذه الاستراتيجية أصبحت أكثر خطورة بعد ارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف التشغيل. وفي الوقت نفسه، تراجعت قدرة بعض

مرونة وقدرة على التكيف. وبالفعل، بدأت مؤسسات في ولايات عدة إعلان صفقات اندماج واستحواذ جديدة، في مؤشر إلى أن موجة إعادة الهيكلة لم تعد احتمالاً بعيداً، وإنما مساراً فعلياً. وكان هذا الاتجاه قد بدأ قبل الإجراءات الحكومية الجديدة، لكنه اكتسب زخماً إضافياً مع تزايد الضغوط المالية وتراجع الإيرادات في كثير من الجامعات.

ويعود ذلك إلى مجموعة مترابطة من العوامل، تشمل تقلص قاعدة الطلاب المحتملين، وارتفاع تكلفة تشغيل الحرم الجامعي، وزيادة أعباء الاقتراض، وتراجع الثقة في بعض المؤسسات، إلى جانب ارتفاع التساؤلات بشأن القيمة الاقتصادية للشهادة الجامعية مقارنة بتكلفتها.

موجة اندماجات

بين عامي 2000 و2025، تضاعف عدد عمليات الاندماج والاستحواذ في قطاع التعليم العالي ثلاث مرات، مدفوعاً في جزء كبير منه بعمليات توحيد المؤسسات التعليمية الهادفة للربح.

وكان كثير من هذه المؤسسات قد توسع مستفيداً من نظام اتحادي سخي للقروض، لكنه تعرض لاحقاً لانتقادات بسبب ضعف النتائج وارتفاع تكاليف الدراسة وتراجع معدلات التخرج. وفي بعض الحالات، غادر

تدخل الجامعات الأمريكية مرحلة إعادة تشكيل واسعة، بعدما تحولت عمليات الاندماج والاستحواذ من ظاهرة محدودة إلى اتجاه متصاعد يعكس حجم الضغوط الاقتصادية والديموغرافية التي يتعرض لها قطاع التعليم العالي. ورغم أن التعليم الجامعي لا يزال يمثل أحد أكبر صادرات الولايات المتحدة، فإن عدد المؤسسات يتجه إلى التراجع، في ظل تقلص أعداد الطلاب وارتفاع التكاليف والديون وتغير نظرة الأسر إلى جدوى الشهادات الجامعية. وتسعى الإدارة الأمريكية إلى تسريع هذا التحول عبر قواعد جديدة تستهدف تسهيل اندماج مؤسسات التعليم العالي، بعدما أصبح واضحاً أن جزءاً من الجامعات لن يستطيع الحفاظ على نموذجها المالي التقليدي. وتضع هذه التطورات القطاع أمام مرحلة قد تشهد اختفاء مؤسسات أو اندماجها في كيانات أكبر وأكثر قدرة على مواجهة المنافسة والتغير التكنولوجي.

ضغط متزايد

قال وكيل وزارة التعليم الأمريكية نيكولاس كنت إن الولايات المتحدة تضم نحو 6 آلاف مؤسسة للتعليم العالي، لكنه استبعد قدرة جميعها على الصمود خلال العقد المقبل، مشيراً إلى أن المؤسسات التي ستبقى ستكون أكثر

قطاع يعاد تشكييله بالكامل

الأساسية لإعادة رسم خريطة التعليم العالي، عبر اختفاء مؤسسات صغيرة أو اندماجها في كيانات أكبر تمتلك القدرة على خفض التكاليف وتوسيع البرامج وتعزيز علامتها الأكاديمية.

وفي المقابل، قد تستغل جامعات قوية هذه الموجة للتوسع عالمياً والاستحواذ على مؤسسات أصغر، بما يؤدي إلى سوق أكثر تركيزاً تهيمن عليه

تقف الجامعات الأمريكية أمام مرحلة قد تكون الأكثر حساسية منذ عقود، إذ تجتمع ضغوط الديموغرافيا والديون والرسوم المرتفعة وتراجع الثقة وتطور التكنولوجيا في توقيت واحد، ما يجعل بقاء نموذج آلاف المؤسسات المستقلة أكثر صعوبة.

وقد تتحول عمليات الاندماج والاستحواذ إلى الأداة

3 الذكاء الاصطناعي يعزز أهمية الفروع والتعليم القائم بالتجربة

4 خمس رؤساء الجامعات ناقشوا الاندماج بجدية عام 2025

5 الالتحاق بالكليات تراجع 11% خلال أحد عشر عاماً

تراجع طفيف للمعدن الأصفر بعد تسجيل أعلى مستوياته في شهرين

التضخم الأمريكي والتوتر الجيوسياسي يحددان بوصلة الذهب عند مستويات قياسية

1 بيانات أسعار المستهلكين المرتقبة ترسم مسار الفائدة الأمريكية

2 أزمة هرمز والتصعيد الكلامي يعززان جاذبية الملاذات الآمنة



انخفضت أسعار الذهب قليلاً خلال تعاملات الثلاثاء، متراجعة من أعلى مستوى سجلته منذ أكثر من شهرين، في وقت يتربح فيه المستثمرون بحذر صدور بيانات تضخم رئيسية في الولايات المتحدة للبحث عن إشارات حاسمة حول المسار المستقبلي لأسعار الفائدة لدى مجلس الاحتياطي الاتحادي. وترافق هذا التراجع المحدود مع عمليات جني أرباح هائلة بعد مكاسب ملحوظة حققها المعدن النفيس في بداية الجلسة.

وتراجع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 0.3% ليصل إلى 4374.82 دولار للأوقية (الأونصة)، بعدما كان قد سجل في وقت سابق من الجلسة أعلى مستوياته منذ الخامس من يونيو حزيران عند 4434.84 دولار. وفي المقابل، ارتفعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب بنسبة 0.4% لتسجل 4435 دولارًا، ما يعكس حالة التباين والحذر التي تسيطر على المتعاملين في الأسواق العالمية.

ترقب بيانات التضخم

تتجه أنظار الأسواق المالية كلياً نحو البيانات الاقتصادية الأمريكية المقرر صدورها هذا الأسبوع، حيث ينتظر المستثمرون تقرير مؤشر أسعار المستهلكين الحاسم، يعقبه صدور بيانات أسعار المنتجين. وتكتسب هذه الأرقام أهمية مضاعفة كونها توفر رؤية أوضح حول مدى تراجع الضغوط التضخمية وقدرة الاقتصاد على التكيف.

على الصعيد الجيوسياسي، توفر التوترات المتصاعدة خلفية داعمة لأسعار الذهب باعتباره الملاذ الآمن الأول وقت الأزمات. وتزايدت المخاوف في الأسواق عقب تجدد التصعيد الكلامي بين واشنطن وطهران، بعد مطالبة الإدارة الأمريكية

بطلب تعويضات مالية، مما أضاف تعقيدات جديدة أمام المساعي الدبلوماسية. وأدى هذا التوتر إلى تقليص الآمال بشأن التوصل إلى حل سريع وأكد لإعادة فتح مضيق هرمز أمام حركة الملاحة وشحن النفط بصورة طبيعية، مما أبقى المخاطر قائمة في أروقة الأسواق المالية وزاد من استعانة المستثمرين بالذهب للتحوط ضد أي اضطرابات مفاجئة في سلاسل الإمداد العالمية.

ويتوقع المحللون أن تظل القضايا الجيوسياسية المشتعلة خط الدفاع الأساسي لأسعار الذهب ضد أي هبوط حاد. فاستمرار حالة عدم اليقين في خطوط التجارة الحيوية يمنح الأسواق دافعاً مستمراً للاحتفاظ بالسيولة في

أصول آمنة تحسباً لأي تطورات قد تؤثر على النمو العالمي. ويؤدي التداخل بين مخاطر الطاقة والملف الجيوسياسي إلى تعزيز حالة التقلب، حيث تجد الأسواق نفسها في مواجهة معادلة معقدة تضم التضخم، والنمو الاقتصادي، واستقرار حركة الملاحة البحرية الدولية.

معنويات الأسواق والتدفقات

أكد خبراء الأبحاث في شركات الاستثمار أن اختراق الذهب لمستوى 4400 دولار في بداية الجلسة كان مدفوعاً بشكل أساسي بتجدد التدفقات المالية وتغير ملموس في اتجاهات المستثمرين نحو تقليل التعرض للمخاطر العالية في قطاعات الأسهم

والتوجه نحو الأصول الأكثر استقراراً. وأشار التحليل الفني للسوق إلى أن قدرة الذهب على التماسك بالقرب من هذه المستويات القياسية يعتمد بشكل مباشر على استمرار تلك التدفقات، حيث إن المحافظة على التداول فوق مناطق الدعم الرئيسية تفتح الباب أمام محاولات جديدة للتعافي واختبار مستويات قياسية أعلى خلال الجلسات القادمة.

وتعكس هذه التطورات حالة التذبذب التي تسيطر على خيارات المستثمرين بين الاستفادة من التقييمات المرتفعة عبر عمليات جني الأرباح، وبين الرغبة في التحوط ضد أي مفاجآت قد تحملها بيانات التضخم الأمريكية المرتقبة.

ويظل بناء المراكز الاستثمارية رصيناً

وحذراً، حيث يفضل المتعاملون الانتظار لتأكيد الاتجاه العام للسياسة النقدية قبل اتخاذ قرارات شراء أو بيع واسعة النطاق على الأجل الطويل.

تراجع حركة المعادن الأخرى

تأثرت باقي المعادن النفيسة بحالة الحذر العام وجني الأرباح التي شهدتها الأسواق، حيث سجلت انخفاضات متفاوتة بقيادة الفضة التي هبطت في المعاملات الفورية بنسبة 1.7% لتصل إلى 64.64 دولار للأوقية. ولم يكن البلاتين بمعزل عن هذه الضغوط، إذ فقد نحو 0.4% من قيمته ليتراجع إلى 1745.68 دولار، بينما هبط البلاديوم بنسبة 0.8% مسجلاً 1372.44 دولار للأوقية، ليظهر الأداء الجماعي للمعادن توجهاً عاماً نحو التريث وتقليص المخاطرة.

ويرتبط أداء المعادن الصناعية مثل البلاتين والبلاديوم بشكل وثيق بالتوقعات الخاصة بالنمو الاقتصادي والنشاط الصناعي العالمي، مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات في حال تباطؤ الاقتصاد أو ارتفاع تكاليف التشغيل والتصنيع.

وفي النهاية، تترقب الأسواق نتائج البيانات الاقتصادية لتحديد الت اتجاه القادم للمعادن، حيث إن أي إشارات جديدة بشأن التضخم أو الفائدة ستعكس مباشرة على بوصلة الأسعار والتدفقات الاستثمارية في المرحلة المقبلة.

البيتكوين يتذبذب حول 64 ألف دولار مع استمرار مبيعات المؤسسات وتدفقات الصناديق

تباين الأسواق المشفرة وسط ترقب بيانات التضخم

1 تأرجح المعنويات مع غياب التوافق الأمريكي الإيراني بشأن مضيق هرمز

2 مبيعات «استراتيجية» للبيتكوين بـ 108 ملايين دولار لدعم السيولة النقدية

شهدت أداء العملات المشفرة تبايناً ملحوظاً خلال تعاملات يوم الثلاثاء، في ظل حالة من الحذر التي تخيم على أروقة الأسواق المالية العالمية. ويأتي هذا الأداء المتذبذب مع استمرار الشكوك حول قدرة الجهود الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران على التوصل إلى اتفاق ينهي الصراع القائم ويفتح الشريان الملاحي الحساس في مضيق هرمز، بالتوازي مع حالة الترقب الشديدة التي تسيطر على المستثمرين انتظاراً لصدور بيانات التضخم الأمريكية المقرر إعلانها غداً الأربعاء، والتي ستحدد بشكل كبير اتجاه السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي.

وحافظت عملة البيتكوين على التحرك في نطاق عرضي حول مستويات 64,000 إلى 65,000 دولار، بعد محاولات السيطرة على حركة الأسعار نتيجة لتعارض العوامل الحركة للسوق؛ حيث تتداخل قوة التدفقات المؤسسية مع ضغوط تحركات السياسة النقدية وتضاعف حدة المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

خطوة مؤسسية لتعزيز الاحتياطات

في تحرك أثار اهتمام المتابعين لأسواق الأصول الرقمية، أعلنت شركة «استراتيجيات»، التي تُعد أكبر حائز مؤسسي في العالم لعملة البيتكوين، أنها باعت ما قيمته 108.6 مليون دولار من البيتكوين خلال الأيام السبعة المنتهية في التاسع من أغسطس الجاري.

وأوضحت الشركة أن هذه الخطوة جاءت بهدف تعزيز احتياطياتها النقدية وتلبية بعض الالتزامات التشغيلية، ممّا أحدث ضغطاً بيعية مؤقتة على تحركات الأسعار.

ورغم أن عمليات البيع المؤسسية تثير عادة مخاوف قصيرة الأجل بين

المتعاملين، إلا أن المحللين يرى أن هذه الخطوة تعكس إدارة استراتيجية للسيولة في ظل تقلبات الأسواق، وليست تحولاً جذرياً في النظرة المستقبلية طويلة الأجل للأصول المشفرة.

وتأتي هذه التطورات لتسلط الضوء على الحجم الضخم لحيازات المؤسسات وتأثير أي قرارات

إعادة هيكلة محافظها على التوازنات السعري اليومية للعملات الرقمية الكبرى.

زخم قوي لصناديق الاستثمار

وفي المقابل، استمرت صناديق الاستثمار المتداولة للبيتكوين (ETFs) في الولايات المتحدة في إرسال إشارات إيجابية قوية حول شهية الاستثمار المؤسسي؛ حيث

سجلت أعلى تدفقات نقدية أسبوعية لها منذ شهر أبريل الماضي، جاذبة أكثر من 850 مليون دولار خلال الأسبوع المنصرم.

ويرى خبراء السوق أن هذه التدفقات القياسية تمثل خط الدفاع الأساسي الذي منع الأسعار من التعرض لانتكاسة حادة عقب مبيعات «استراتيجيات»، مما يؤكد أن المستثمرين على المدى الطويل يستغلون فترات التراجع لتجميع المزيد من الحصص.

ويؤكد التوازن بين

التدفقات الوافدة لصناديق الاستثمار والمبيعات الفردية للمؤسسات وجود حالة من الانقسام حول تقييم المخاطر الحالية، لكنه يعكس في الوقت ذاته اتساع قاعدة المستثمرين المعتمدين على البيتكوين كأداة مالية رئيسية. تبقى الأسواق الرقمية مشدودة نحو المحركات الاقتصادية والسياسية الكبرى؛ حيث يُشكل تقرير أسعار المستهلكين الأمريكيين حجر الزاوية لتوقعات أسعار الفائدة. ويخشى أن تؤدي أي قراءة أعلى من المتوقع إلى تعزيز مخاوف استمرار تشديد السياسة النقدية، مما يضغط سلبياً على الأصول عالية المخاطر وفي مقدمتها العملات المشفرة.

وعلى الجانب الجيوسياسي، فإن استمرار عدم اليقين بشأن الاتفاق الأمريكي الإيراني ومستقبل الملاحة في مضيق هرمز يبقى أسعار الطاقة مرتفعة، وهو ما يعزز المخاوف التضخمية عالمياً ويقلل من شهية المخاطرة لدى المتعاملين.

ويقف سوق العملات الرقمية عند مفترق طرق حاسم؛ إذ إن أي انفراجة دبلوماسية أو صدور بيانات تضخم منخفضة قد يمنح البيتكوين الزخم اللازم لاختراق مستويات المقاومة الرئيسية والتداول نحو قمم جديدة، بينما استمرار الانسداد السياسي والتضخم المرتفع قد يدفع الأسعار إلى جولة أخرى من اختبار مستويات الدعم.



الخام العالمي قفز 13 % خلال أسبوع واحد فقط

برنت يلامس 90 دولارا وسط المخاطر

1 خمس سفن تعبر هرمز يومياً وسط تعطل الملاحة

2 الديزل الأوروبي تجاوز 1359 دولاراً للطن خلال التعاملات

البنزين والديزل ووقود الطائرات بوتيرة أسرع من الخام نفسه، بما يزيد تكلفة الطاقة على المستهلكين والشركات.

فاتورة عالمية

إذا استقرت أسعار النفط قرب 90 دولاراً أو تجاوزت مستوى 100 دولار، فإن التدايعات ستتجاوز أسواق الطاقة إلى الاقتصاد العالمي. فالدول المستوردة ستدفع فاتورة أكبر للواردات، وقد ترتفع تكاليف النقل والإنتاج، بينما تواجه البنوك المركزية ضغوطاً إضافية إذا أعاد ارتفاع الوقود تغذية التضخم. وفي المقابل، تستفيد الدول المصدرة التي تستطيع الحفاظ على تدفق صادراتها من ارتفاع الأسعار، إلا أن هذه المكاسب قد تتراجع إذا ارتفعت تكاليف التأمين والشحن أو تعثرت حركة الناقلات. كما أن استمرار الأسعار المرتفعة قد يبدأ تدريجياً في الضغط على الطلب العالمي، خصوصاً لدى الاقتصادات الأضعف.

مسار النفط تحدده انفراجة هرمز القادمة

بات اتجاه النفط خلال المرحلة المقبلة مرتبطاً بدرجة كبيرة بمصير المفاوضات وبعودة الحركة الطبيعية عبر هرمز. فأي اتفاق يعيد أعداد السفن والتدفقات إلى مستويات قريبة من المعتاد قد يسحب جزءاً كبيراً من علاوة المخاطر ويضغط على الأسعار، بينما سيبقي استمرار الخلافات السوق في حالة توتر مرتفع. ومع اقتراب برنت من 90 دولاراً، وتراجع المخزونات الأميركية، وارتفاع أسعار الديزل، وتعرض مصاف في أكثر من دولة لاضطرابات، تبدو سوق الطاقة أقل قدرة على استيعاب صدمة جديدة. وإذا تحقق سيناريو إضافة 10 إلى 15 دولاراً إلى برنت، فقد يعود النفط فوق 100 دولار، لتتحول أزمة هرمز من مشكلة في الممرات البحرية إلى تحد مباشر للتضخم والنمو والتجارة العالمية.

مباشراً في ارتفاع تكاليف السلع والخدمات. وتتزامن أزمة هرمز مع ضغوط إضافية ناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، ما يزيد القلق بشأن توافر الوقود في الأسواق الأوروبية. وقد سجلت الأسعار القياسية للديزل في أوروبا ارتفاعات تجاوزت الضعف هذا العام، وهو ما يعزز المخاوف من انتقال صدمة الطاقة مجدداً إلى معدلات التضخم.

مصافٍ مضطربة

تزايدت المخاطر بعد تقارير عن حريق في مصفاة كومسومولسك التابعة لـ«روسنفت» في منطقة خاباروفسك الروسية، رغم إعلان الشركة استمرار الأنشطة، كما تسبب حطام طائرة مسيرة في اندلاع حريق بمنشأة صناعية في أورينبورغ، حيث تقع مصفاة أورسك التابعة لـ«فورتى إنفست». وتعرضت مصفاة في ليبيا أيضاً لهجوم. وتشير هذه التطورات إلى أن الضغط لا يأتي من هرمز وحده، بل من سلسلة متزامنة من المخاطر التي تطلال الإنتاج والنقل والتكرير. وإذا تعرضت طاقات التكرير لمزيد من التعطل، فقد ترتفع أسعار

لدى «تي دي سيكيوريتيز»، أن استمرار إغلاق المضيق وهبوط المخزونات وبقاء التدفقات دون مستوياتها الطبيعية يمكن أن يقود إلى موجة قوية من تغطية مراكز البيع. كما يتوقع أن يتداول برنت بزيادة تتراوح بين 10 و15 دولاراً فوق المستويات الحالية، ما يعيد سيناريو تجاوز 100 دولار إلى دائرة الاحتمالات.

وقود مكلف

امتدت موجة الصعود إلى المنتجات المكررة بوتيرة أكثر حدة، إذ قفز سعر الديزل بنسبة 4.2% إلى 1359.75 دولار للطن في بورصة «آيس فيوتشرز أوروبا». ويكتسب هذا الارتفاع أهمية خاصة لأن الديزل يدخل في النقل البري والصناعة والزراعة، مما يجعل زيادته عاملاً

**مخزونات
الخام الأميركية
الأدنى منذ عام
2018 حالياً**

تضمنت خططاً لتطوير صندوق بقيمة 300 مليار دولار لإعادة تأهيل إيران وتنميتها الاقتصادية بعد الحرب. ويجعل ذلك ملف التعويضات جزءاً من تسوية أوسع تتجاوز أمن الملاحة إلى ترتيبات اقتصادية وسياسية لما بعد الصراع، ما يقلص فرص التوصل إلى حل سريع.

قفزة الأسعار

انعكست المخاوف سريعاً على الأسواق، إذ ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسوية أكتوبر بنسبة 2.4 % إلى 89.86 دولار للبرميل، فيما صعدت عقود غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر بنسبة 2.7 % إلى 84.32 دولاراً.

ولا تعكس هذه الزيادات فقط توقعات نقص الإمدادات، بل أيضاً تغيراً في مراكز المستثمرين. فمع استمرار تعطل هرمز وتراجع المخزونات يصبح الاحتفاظ بمراكز تراهن على هبوط الأسعار أكثر مخاطرة، ما قد يدفع المضاربين إلى شراء العقود لتغطية مراكز البيع على المكشوف، ويضيف زخماً جديداً إلى موجة الصعود.

ويرى بارت ميليك، الرئيس العالمي لاستراتيجية السلع

إلى المتعاملين أن الرهان على هبوط سريع في الأسعار يصبح أكثر خطورة، خصوصاً مع محدودية البدائل القادرة على تعويض النقص في وقت قصير.

ممر حيوي

تكمن حساسية هرمز في أن نحو خمس إمدادات النفط والغاز العالمية كان يمر عبره قبل اندلاع الحرب نهاية فبراير. ولهذا فإن أي اضطراب ممتد في حركة السفن ينعكس مباشرة على أسواق الطاقة، لا سيما لدى الدول الآسيوية التي تعتمد بدرجة كبيرة على واردات الخام والغاز من منطقة الخليج. وتشير تقديرات «إنرجي أسبكتس» إلى أن نحو خمس سفن فقط تعبر المضيق يومياً، مقارنة بنحو 14 سفينة يومياً بعد مذكرة التفاهم الأميركية الإيرانية في يونيو. وهذه الفجوة الكبيرة تعني أن السوق لا تزال بعيدة عن استعادة التدفقات المعتادة، كما أنها تدفع شركات الشحن والتأمين إلى إعادة تقييم المخاطر، ما يرفع تكلفة نقل البرميل حتى قبل احتساب الزيادة في سعره الأساسي.

تفاوض معقد

تواصل إيران وسلطنة عُمان محادثات بشأن صيغة يمكن أن تمهد لإعادة فتح الممر المائي، لكن طهران أكدت أن الاتفاق يتطلب إنهاء الحصار الأميركي ودفع تعويضات عن الأضرار. وفي المقابل، قال ترمب إن مسألة التعويضات لإيران لم تُطرح في المفاوضات السابقة، قبل أن يضيف بنفسه مطالب أميركية جديدة بالتعويض. ويزيد الموقف تعقيداً أن مذكرة تفاهم من 14 نقطة وافقت عليها واشنطن وطهران في يونيو

واصلت أسعار النفط صعودها في الأسواق العالمية، بعدما دفعت التطورات السياسية بين الولايات المتحدة وإيران المتعاملين إلى إعادة تسعير مخاطر الإمدادات، في ظل استمرار القيود على حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، أحد أهم شرايين الطاقة في العالم. واقترب خام برنت من 90 دولاراً للبرميل، فيما سجل خام غرب تكساس الوسيط نحو 84 دولاراً، وسط مخاوف من أن تتحول الأزمة الحالية إلى اضطراب طويل الأمد يضغط على تدفقات الخام والمخزونات وأسعار الوقود.

وجاء التصعيد بعد أن طرح الرئيس الأميركي دونالد ترمب مطالب جديدة تتعلق بالحصول على تعويضات عن الأشخاص الذين قتلوا في الصراعات، في وقت تتمسك فيه طهران من جانبها بالحصول على تعويضات عن الأضرار وإنهاء الحصار الأميركي. وأدى هذا التشدد المتبادل إلى إضعاف الآمال في التوصل سريعاً إلى تفاهم يسمح بعودة الملاحة الطبيعية عبر هرمز، ما أبقى علاوة المخاطر مرتفعة في أسعار النفط.

تشدد متبادل

لم تعد أزمة هرمز مرتبطة فقط بإغلاق الممر أو فتحه، بل بقدرة السفن على عبوره بصورة منتظمة وأمنة. فالسوق تراقب الآن حجم التدفقات الفعلية أكثر من التصريحات السياسية، لأن استمرار المرور عند مستويات محدودة يعني بقاء جزء كبير من الإمدادات بعيداً عن مساره الطبيعي، حتى إذا لم يكن هناك إغلاق كامل للمضيق.

ويرى أولى هانسن، مدير استراتيجية السلع الأولية لدى «ساكسو بنك»، أن واشنطن وطهران تطرحان مطالب يعرف كل طرف أن الآخر سيجد صعوبة كبيرة في قبولها، وهو ما يرفع احتمالات استمرار الأزمة. ويعني ذلك بالنسبة

مخزونات ضاغطة

تأتي الأزمة في وقت لا تتمتع فيه السوق الأميركية بهامش مريح من المخزونات. فقد انخفضت مخزونات الخام التجارية خلال الشهر الماضي إلى أدنى مستوى منذ 2018، فيما تراجع الاحتياطي البترولي الاستراتيجي إلى أدنى مستوى في أكثر من أربعة عقود، وهو ما يقلص قدرة السوق على امتصاص أي صدمة جديدة. ويشكل انخفاض المخزونات عاملاً مضاعفاً لأي اضطراب في الإمدادات، لأن البراميل المخزنة تمثل خط الدفاع

الأساسي عندما تتراجع التدفقات بصورة مفاجئة. وكلما انخفض هذا الهامش، ارتفعت حساسية الأسعار للأخبار السياسية والأمنية، وأصبحت السوق أكثر قابلية للتحرك الحاد خلال جلسات قصيرة. ويتربح المستثمرون كذلك تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية بشأن توقعات الطاقة قصيرة الأجل، بحثاً عن مؤشرات جديدة حول الإنتاج والطلب والمخزونات، وقدرة السوق على تعويض الكميات المتأثرة بالاضطرابات الجيوسياسية.



أسس الإدارة وصناعة القرار في عالم الأعمال

الكفاءات.. استثمار يعزز النمو وتنافسية المؤسسات

كتب جورج حبيب

القدرة التنافسية، وتتناول هذه السلسلة مجموعة من الموضوعات التي تستعرض الأسس والمفاهيم الرئيسية في اقتصاديات الأعمال، بدءاً من المبادئ الاقتصادية التي تشكل قاعدة فهم النشاط التجاري، مروراً بدور المؤسسات والأسواق، وصولاً إلى استراتيجيات الإدارة الحديثة والتعامل مع المتغيرات والمخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة.

قراءة المتغيرات، وتقييم الفرص، والتعامل مع التحديات المتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات الأعمال باعتبارها حلقة الوصل بين المبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية داخل المؤسسات، حيث توفر إطاراً متكاملًا لفهم آليات السوق، وسلوك المستهلكين، وطرق تخصيص الموارد، وأساليب اتخاذ القرارات التي تدعم النمو وتعزز

يشهد عالم الأعمال تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأسواق، الأمر الذي جعل امتلاك القدرة على فهم القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي عاملاً أساسياً لنجاح المؤسسات واستدامتها. فلم تعد القرارات الإدارية تعتمد فقط على الخبرة والتجربة، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد على

مسؤولياتهم ضمن الأهداف العامة للمنظمة. وعندما يدرك الموظف كيفية ارتباط مهامه اليومية بالنتائج التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، يزداد شعوره بأهمية مساهمته، ويتعزز ارتباطه بالعمل واندماؤه إلى المؤسسة.

كما يسهم التوجيه في تعريف الموظفين بالسياسات والإجراءات المعمول بها وآليات العمل الداخلية، الأمر الذي يقلل من احتمالات وقوع الأخطاء خلال المرحلة الأولى من العمل، ويساعدهم على أداء مهامهم بصورة أكثر كفاءة. ومن ثم، فإن الاستثمار في توجيه الموظفين الجدد لا يقتصر على تسهيل عملية اندماجهم، بل يمثل أيضاً وسيلة لبناء أساس مهني يساعدهم على تحقيق أداء أفضل منذ بداية مسيرتهم داخل المؤسسة.

تعزيز الولاء المؤسسي

يمثل تعزيز الولاء المؤسسي أحد الأهداف المهمة التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها لضمان استدامة أدائها ونجاحها في بيئة عمل متغيرة. يأتي بناء ثقافة تنظيمية شاملة في مقدمة العوامل التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، من خلال ترسيخ قيم الانتماء والتعاون والتقدير المتبادل بين مختلف أفراد المؤسسة.

ولا تقتصر الثقافة التنظيمية على مجموعة من القواعد والإجراءات، وإنما تعكس هوية المؤسسة وطريقة تعاملها مع موظفيها وعمالها والمجتمع المحيط بها. وعندما تقوم هذه الثقافة على مبادئ الشمول والاحترام وتقدير مساهمات العاملين، فإنها تصبح عاملاً مهماً في جذب الكفاءات والاحتفاظ بها، وتعزيز ارتباط الموظفين بمؤسستهم، بما ينعكس على استقرار بيئة العمل وأدائها.

القيم المؤسسية وأثرها في بناء الهوية التنظيمية

تشكل القيم المؤسسية الأساس الذي تقوم عليه الهوية التنظيمية، فهي تمثل مجموعة المبادئ والمعتقدات التي توجه سلوك المؤسسة وقراراتها وطريقة تعاملها مع مختلف الأطراف. ولذلك، لا ينبغي أن تبقى هذه القيم في إطار الشعارات المكتوبة أو الرسائل التسويقية، بل يجب أن تظهر بصورة واضحة في الممارسات اليومية وفي أسلوب إدارة الأعمال.

وعندما تكون القيم المؤسسية واضحة ومرسخة في مختلف جوانب العمل، فإنها تساعد على تشكيل شخصية تنظيمية متماسكة، وتحدد طبيعة العلاقة بين المؤسسة وموظفيها وعمالها وشركائها. كما تمنح المؤسسة هوية تميزها عن منافسيها، وتساعد على بناء الثقة وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها والحفاظ على استدامة نجاحها.



في الأدوات الرقمية والحلول التقنية، أصبحت التكنولوجيا وسيلة أساسية لإعادة تصميم العملية التدريبية وجعلها أكثر مرونة وفاعلية وقدرة على الاستجابة لاحتياجات الموظفين والمؤسسات.

وتوفر الحلول الرقمية إمكانيات واسعة لتطوير المحتوى التدريبي وطرق تقديمه، بما يسمح للمؤسسات بالاستفادة من أدوات أكثر تنوعاً في بناء قدرات العاملين. كما يساعد التحول الرقمي في التدريب على تحسين تجربة التعلم، وتوفير برامج يمكن تحديثها وتطويرها بصورة مستمرة بما يتناسب مع التغيرات التي تشهدها بيئة العمل. وبذلك، لا تصبح التكنولوجيا مجرد وسيلة لتقديم التدريب، وإنما أداة تساعد المؤسسات على بناء منظومة أكثر تطوراً واستجابة لمتطلبات العمل الحديثة.

أهمية التوجيه والإرشاد الوظيفي

يمثل التوجيه والإرشاد الوظيفي للموظفين الجدد خطوة أساسية لضمان نجاحهم وتسريع اندماجهم في بيئة العمل. فمع بداية الانضمام إلى مؤسسة جديدة، يواجه الموظف مجموعة من التحديات، من بينها التعرف إلى طبيعة العمل، وفهم الثقافة التنظيمية، واستيعاب السياسات والإجراءات الداخلية، إضافة إلى بناء علاقات مهنية مع زملائه. ومن هنا تأتي أهمية برامج التوجيه والإرشاد في تسهيل هذه المرحلة الانتقالية ومساعدة الموظف على التكيف مع محيطه المهني بصورة أكثر سلاسة.

وتساعد عملية التوجيه الموظفين الجدد على التعرف إلى أهداف المؤسسة ورؤيتها وقيمتها، بما يمنحهم فهماً أوسع لدورهم وموقع

التعليمي المتخصص في أي وقت ومن أي مكان. ولا تقتصر مزايا هذا الأسلوب على خفض تكاليف التدريب، بل تمتد إلى إمكانية تقديم تجربة تعليمية تتناسب مع احتياجات كل موظف ومستوى خبرته ومتطلبات عمله. كما تتيح المنصات الرقمية تخصيص المحتوى التدريبي وفق قدرات المتدرب وأهدافه المهنية، بما يجعل عملية التعلم أكثر فاعلية وارتباطاً بالاحتياجات الفعلية.

وفي المقابل، يظل التدريب العملي من أكثر الأساليب فاعلية في تطوير المهارات، لأنه يمنح الموظفين فرصة تطبيق المعارف التي اكتسبوها في مواقف وبيئات عمل حقيقية. ويساعد التدريب أثناء العمل على تقليص الفجوة بين الجانب النظري والتطبيق العملي، بما ينعكس بصورة مباشرة على مستوى الأداء والإنتاجية. كما يسهم في تعزيز ثقة الموظفين بقدراتهم، ويمنحهم خبرة أكبر في التعامل مع التحديات والمواقف اليومية بكفاءة.

بناء القدرات

أحدثت توظيف التكنولوجيا في التدريب وبناء القدرات تحولاً واضحاً في أساليب تطوير مهارات الموظفين ورفع كفاءتهم. ومع التطور المتسارع

أهدافها على المدى الطويل. وفي بيئة عمل تتسم بسرعة التغير والتطور التكنولوجي، أصبح الاستثمار في تطوير مهارات العاملين ضرورة لضمان قدرتهم على التكيف مع التحولات المتلاحقة ومواكبة متطلبات سوق العمل. ولا يقتصر أثر هذا الاستثمار على رفع كفاءة الموظفين، بل يساعد أيضاً على تعزيز قدرتهم على التعامل مع المتغيرات المهنية والتقنية المتسارعة.

وتبدأ عملية تطوير الموظفين بفهم احتياجاتهم التدريبية بصورة دقيقة، والتي تختلف باختلاف طبيعة المهام ومستويات الخبرة. ومن خلال تقييم المهارات الحالية وتحديد الفجوات بينها وبين المهارات المطلوبة، تستطيع المؤسسات تصميم برامج تدريبية تستجيب للاحتياجات الفعلية للعاملين. وينبغي أن تتسم هذه البرامج بالمرونة والتنوع، بما يراعي اختلاف أساليب التعلم، سواء من خلال الدورات العملية، أو ورش العمل، أو برامج التعلم الإلكتروني.

التعلم الإلكتروني والتدريب العملي

أصبح التعلم الإلكتروني أحد المكونات الرئيسية في استراتيجيات التدريب الحديثة، لما يوفره من مرونة تتيح للموظفين الوصول إلى المحتوى

فرق الموارد البشرية على استخدام الأدوات الحديثة وتطبيق أساليب تقييم أكثر فاعلية. ولا يقتصر هذا النهج على استقطاب الموظفين الجدد، بل يمتد إلى تطوير العاملين الحاليين من خلال برامج تدريبية تستهدف تعزيز المهارات والكفاءات التي تحتاج إليها المؤسسة.

ويمثل التوظيف القائم على الكفاءات استثماراً استراتيجياً في مستقبل المؤسسة، لأنه يركز على بناء فرق عمل تمتلك المهارات والإمكانات اللازمة للتعامل مع تحديات الحاضر والمستقبل. ومن خلال التركيز على الكفاءات وتطويرها بصورة مستمرة، تستطيع المؤسسات تعزيز قدرتها التنافسية ودعم استدامة نجاحها في سوق عمل سريع التغير. ولا تكتمل عملية بناء الكفاءات بمجرد اختيار المرشحين المناسبين، بل تمتد إلى تطوير قدراتهم بصورة مستمرة، بما يحافظ على جاهزيتهم لمتطلبات العمل المتغيرة ويعزز قدرتهم على أداء أدوارهم بكفاءة.

استراتيجيات التدريب والتطوير المستمر للموظفين

يُعد التدريب والتطوير المستمر للموظفين من الركائز الأساسية لتعزيز أداء المؤسسات وتحقيق

ثقافة المؤسسة ترسخ الانتماء وتدعم الاستقرار

التدريب المتواصل يواكب تحولات سوق العمل

مسارات وظيفية تدعم التطور والاستقرار

وتسهم المسارات الوظيفية الواضحة في تعزيز ارتباط الموظفين بالمؤسسة، لأنها تمنحهم فرصاً ملموسة للتقدم والتعلم وتحمل مسؤوليات جديدة. كما تساعد المؤسسات في إعداد صف ثانٍ من الكفاءات المؤهلة للمناصب المستقبلية، وتقلل من احتمالات فقدان الخبرات نتيجة غياب فرص التطور، بما يجعل الاستثمار في المسارات الوظيفية جزءاً من استراتيجية الاحتفاظ بالكفاءات ودعم استدامة الأداء.

ويشكل التوجيه والإرشاد أحد المكونات المهمة لهذه المسارات، إذ يتيح للموظفين الاستفادة من خبرات القيادات والمرشدين والمدرّبين في تحديد أهدافهم المهنية واختيار المسارات التي تتناسب مع إمكانياتهم وطموحاتهم. كما يوفر هذا الدعم فرصة للحصول على ملاحظات عملية تساعد الموظف على معرفة نقاط القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير، بما يجعله أكثر قدرة على إدارة تطوره المهني بصورة واعية.

ولا تقتصر هذه البرامج على تطوير المهارات الفنية المرتبطة بالوظيفة، وإنما تمتد إلى تنمية المهارات الشخصية التي أصبحت عنصراً مهماً في النجاح المهني، مثل القيادة والتواصل وإدارة الوقت واتخاذ القرار والعمل ضمن فرق. ومن خلال الجمع بين التطوير المهني والتنمية الشخصية، يمكن للمؤسسات إعداد موظفين أكثر قدرة على التعامل مع التحديات وتحمل المسؤوليات الجديدة، إلى جانب تحسين مستوى التعاون والعلاقات داخل بيئة العمل.

تمثل برامج المسارات الوظيفية أداة استراتيجية تساعد المؤسسات على بناء رؤية أكثر وضوحاً لمستقبل موظفيها، من خلال ربط طموحاتهم الشخصية والمهنية بالاحتياجات والأهداف المؤسسية. فوجود مسار وظيفي واضح يمنح الموظف تصوراً أفضل للفرص المتاحة أمامه، ويجفّزه على تطوير قدراته والاستعداد لتحمل مسؤوليات أكبر، كما يعزز شعوره بأن المؤسسة تستثمر في مستقبله وليس في أدائه الحالي فقط.

معلومة ورقم

35

مليار دولار

فقد صندوق «سيتويشنال أويرنس» نحو 35 مليار دولار خلال أيام، بعد انهيار رهانات عالية الرافعة على أسهم البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

انخفاض حركة الملاحة عبر مضيق هرمز إلى 6 سفن

أظهرت بيانات شحن أن حركة الملاحة عبر مضيق هرمز انخفضت إلى ست سفن، الاثنين، مقارنة بمتوسط 10 أيام بلغ نحو 11 سفينة، وذلك في ظل تلاشي الآمال في التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران. وأظهرت بيانات صادرة عن منصة كبلر الثلاثاء، أنه بحلول الساعة 04:20 بتوقيت غرينتش، دخلت أربع سفن لشحن السلع الأولية، منها ناقلتان فارغتان للمنتجات النفطية، إلى الممر المائي. وكشفت البيانات أن سفينتين - هما ناقلة صغيرة محملة بغاز البترول المسال وأخرى

تحميل وقوداً متبقياً - خرجتا من المضيق. وفي الأيام التي سبقت الحرب، كانت تمر عبر المضيق عادة ما بين 130 و140 سفينة. وأوضحت بيانات كبلر أن 25 سفينة عبرت مضيق باب المندب الاثنين، وهو رقم لم يتغير بشكل كبير مقارنة بمتوسط الأيام العشرة الذي يبلغ نحو 24 سفينة. ورد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الاثنين، على شروط إيران لإبرام اتفاق بالمطالبة بأن تدفع إيران تعويضات عن قتلى سقطوا في حروب وهجمات واحتجاجات.

مبادرة تستهدف تعبئة 500 مليار دولار من رؤوس الأموال

«إنفيديا» تحوّل رقائق الذكاء الاصطناعي إلى أصول استثمارية



أعلنت شركة إنفيديا إطلاق مبادرة تمويلية تستهدف تعبئة أكثر من 500 مليار دولار من رؤوس الأموال الخارجية لتمويل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، في خطوة تسعى من خلالها إلى تحويل رقائقتها المتخصصة إلى فئة أصول استثمارية يمكن الاقتراض بضمانها على غرار العقارات التجارية ومشروعات البنية التحتية. ووقعت الشركة مذكرات تفاهم مع 6 من أكبر مديري الأصول في العالم، هم أبولو غلوبال مانجمنت، وبلاكستون، وبلكاروك، وبروكفيل لإدارة الأصول، وغولدمان ساكس، وKKR، بهدف إنشاء منصات تمويل للملاء إنفيديا، وفق بيان صدر الاثنين.

واستهدفت المبادرة توفير التمويل لشركات الحوسبة السحابية العملاقة ومختبرات الذكاء الاصطناعي والشركات التي تتوسع في إنشاء

مع شبكة «CNBC» إن «هذه هي المرة الأولى التي تتحول فيها رقائقي التكنولوجيا إلى فئة أصول قابلة للاستثمار»، مضيفاً أن هذه الأصول باتت تولد إيرادات وتتميز بعمر تشغيلي طويل ويمكن إعادة توظيفها

مراكز البيانات وشراء معالجات إنفيديا، ما يمثل تحولاً مهماً في آليات تمويل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وقال المؤسس والرئيس التنفيذي لإنفيديا جنسن هوانغ في مقابلة

استخدامها بمرونة. وأضاف هوانغ أن الانتشار الواسع لمعالجات إنفيديا وإمكانية نقلها بين العملاء المختلفين يمنح الممولين القدرة على تقييمها وتمويلها باعتبارها أصولاً منتجة للدخل على المدى الطويل.

دردشة اقتصادية

إستراتيجية الجودة والابتكار تقود العملاق الكوري للسيطرة على 24 % من السوق

كيف تحولت سامسونغ إلى قائد لقطاع الجوالات العالمي

1 جولات فرانكفورت وشكوك الموزعين 2 جولات فرانكفورت وشكوك الموزعين

واقعة إتلانف ١٥٠ ألف هاتف ترسي مبدأ «الجودة أولاً» لدى الإدارة

عبر الابتكار؛ فأطلقت سامسونغ عام 1999 أول هاتف مزود بمشغل MP3 وهواتف الإنترنت، يليه هاتف (إس جي إتش-تي100) عام 2002 بشاشته الملونة وتصميمه النحيف، والذي تجاوزت مبيعاته 10 ملايين وحدة كأول هاتف يحقق هذا الرقم بالشركة. كما أمنت الشركة عقوداً ضخمة في السوق الأمريكي مثل اتفاقية «سبرينت» بقيمة 500 مليون دولار عام 1999. وتطورت قاعدة إنتاجها التراكمي من 1.07 مليون هاتف عام 1996 لتصل إلى مليار هاتف بحلول عام 2012.

دروس العلامة التجارية والسيادة الراهنة

تجاوزت مبيعات سامسونغ إلكترونكس 100 مليار دولار عام 2007 واحتلت المركز الثاني عالمياً حينها. وفي الربع الثاني من عام 2026، استعادت الشركة المركز الأول عالمياً في سوق الهواتف الذكية بحصة بلغت 24 % من الشحنات العالمية، متفوقة على أبل (20 %) وشاومي (12 %).

ولم يعد القطاع مجرد تجربة، بل أصبح المحرك الأكبر للأرباح؛ حيث حقق قطاع تجربة الأجهزة المحمولة إيرادات ضخمة تجاوزت 89 مليار دولار وربحاً تشغيلياً بـ 7.5 مليار دولار تشكل نحو ربع أرباح الشركة. وتثبت قصة سامسونغ أنه عندما يعترض العملاء على صورتك الذهنية، فإن الحل يكمن في إعادة بناء القيمة الحقيقية للعلامة التجارية نفسها.



واقعة الإتلانف وتحول الجودة

جاءت نقطة التحول الكبرى في مارس 1995، عندما جُمع نحو 150 ألف هاتف وجهاز فاكس معيب أمام أكثر من 2000 موظف وجرى إتلافها بالكامل في مشهد رمزي بلغت قيمته نحو 50 مليون دولار، لتوصيل رسالة حازمة مفادها أن الشركة لن تقبل بمنتجات لا تفي بأعلى المعايير، حتى لو كلفها ذلك التضحية بالمخزون والعوائد المالية.

هذا الوضع المتراجع والعيوب التشغيلية دفعت «لي كون-هي» لوضع قسم الجوال أمام خيار حاسم وصارم: إما تطوير هواتف تضاوي منتجات موتورولا بحلول 1994 أو الانسحاب كلياً. وجاء الرد الهندسي بإطلاق هاتف (إس إتش-700-) عام 1993 بوزن 100 جرام، لترتفع مبيعاته الشهرية من 6 آلاف إلى 16 ألف وحدة، وتتجاوز حصة الشركة الكورية 23 % في أكتوبر 1994.

صعوبات الجودة وهيمنة المنافسين

عندما أطلقت سامسونغ أول جوال طورته بنفسها (إس إتش 100-) عام 1988، دخلت السوق وهي تفتقر للمصداقية لدى المستهلكين، حيث واجهت منتجاتها الأولى صعوبة في تحقيق انتشار واسع مقابل استحواذ موتورولا على أكثر من 60 % من سوق الجوالات الكوري، بينما لم تتجاوز حصة سامسونغ 10 %.

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com